

المؤتمر الإقليمي العربي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان
"أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان: جائحة كوفيد - 19 كنموذج"
التقرير الختامي

-

2022/7/26-25

القاعة الكبرى - مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	
3	❖ تمهيد	أولا
	❖ أبرز مضامين مداخلات جلسات العمل	ثانيا
5-4	- الجلسة الافتتاحية	
16-5	- <u>الجلسة الأولى: الجهود والتحديات في مواجهة جائحة كوفيد - 19</u> - التجارب الوطنية والإقليمية	
18-16	- <u>الجلسة الثانية: أثر الوباء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجهود الإنمائية</u>	
21-18	- <u>الجلسة الثالثة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز احترام حقوق الانسان ومواجهة الجائحة</u>	
25-22	- <u>الجلسة الرابعة: دور المجتمع المدني في تعزيز احترام حقوق الانسان ومواجهة جائحة كوفيد19</u>	
27-26	- <u>الجلسة الخامسة: أثر جائحة كوفيد19 على المرأة والفتاة العربية</u>	
30-27	- <u>الجلسة السادسة: عدم ترك أحد خلف الركب أثر جائحة كوفيد19 على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية لفئات معينة في المجتمع</u>	
33-30	- <u>الجلسة السابعة: دور الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة كوفيد19</u>	
35-33	- <u>الجلسة الختامية: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام</u>	
39-35	❖ أبرز الخلاصات	ثالثا
	قائمة المشاركين	المرفق

❖ أولاً: تمهيد

- نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة حقوق الإنسان) بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أعمال المؤتمر الإقليمي العربي الرابع رفيع المستوى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بعنوان "أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان: جائزة كوفيد 19 كنموذج"، وذلك خلال يومي 25-26/7/2022 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.
- يندرج انعقاد المؤتمر في إطار التعاون القائم بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، واستناداً على مضامين كل من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 11/67 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" الصادر بتاريخ 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، وقرار الجمعية العامة رقم 169/67 المعنون "تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان" الصادر بتاريخ 20 ديسمبر/كانون الأول 2012، ونتائج "الاجتماع العام الحادي عشر بين منظومتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" الذي انعقد في فيينا خلال الفترة من 10 إلى 12 يوليو/تموز 2012 والذي تمّ خلاله الاتفاق على تنظيم مؤتمر إقليمي عربي رفيع المستوى كل عامين في مجال حقوق الإنسان.
- شهد المؤتمر حضور (130) مشاركة ومشاركة يتقدمهم كل من معالي السفيرة الدكتورة/هيفاء أبوغزالة، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وصاحبة السعادة/ندى الناشف، نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومعالي/عادل عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي، بالإضافة إلى مشاركات ومشاركين موزعين بين ممثلين لوزارات الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والخارجية والعدل والداخلية والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية والمجالس الوطنية والقومية للمرأة والطفولة والأمومة والأشخاص ذوي الإعاقة في (15) دولة عضو بجامعة الدول العربية، علاوة على ممثلي (6) مؤسسات وطنية عربية لحقوق الإنسان و(7) منظمات مجتمع مدني متمتعة بصفة مراقب لدى جامعة الدول العربية. كما حضر أعمال المؤتمر ممثلون عن منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية والآليات القائمة تحت مظلة منظومة حقوق الإنسان العربية – جامعة الدول العربية. (مرفق قائمة المشاركين)

❖ ثانياً: أبرز مضامين المداخلات

• الجلسة الافتتاحية

- افتتح أعمال المؤتمر كل من معالي/هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وسعادة/ندى الناشف، نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومعالي/عادل عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي؛
- معالي السفارة الدكتورة/هيفاء أبو غزالة: "بعد زهاء سنتين من الإجراءات الاحترازية الصارمة وتبعاتها على مختلف الأصعدة، أضحى لزاماً علينا كسياسيين ودبلوماسيين وخبراء وأطباء وباحثين مختصين أن نعمل على جمع ودراسة وتحليل مخلفات الجائحة، واستخلاص الدروس لبناء المستقبل على نحو يضمن استقراراً اجتماعياً واقتصادياً، ويكفل حقوق الأفراد والمجتمعات ... إن لمنظمات المجتمع المدني دور هام في نشر المعارف والمعلومات، وفي الإسهام في الجهود الرامية لإرساء السلم والأمن وتعزيز الاستقرار والنماء على نحو ينسجم مع الجهود الرسمية ويتماشى مع التشريعات الوطنية ... كما أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بحكم الولاية الممنوحة لها، إسهامها المنشود في توعية وتثقيف المواطنين، وفي دعم الجهود الوطنية، وفي التأكيد على أهمية مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في التدابير الاحترازية والوقائية المتخذة ... أضحى من الواجب علينا إيجاد حلول عملية تضمن تشجيع سلوك التضامن والتصدي لسلوك الاستغلال، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في كل الأوقات، على أن يكون ذلك في إطار يضمن احترام سيادة الدول وخصوصياتها الثقافية؛"
- سعادة السيدة/ندى الناشف: "أعدت الأزمة إلى الأذهان أهمية إعادة النظر في البنى الهيكلية للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وبشكل خاص تجاه الممارسات المؤدية لانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي والحرمان ... في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ عدد الحالات المؤكدة بالإصابة تقريباً 21 مليون حالة، توفي منها ما يزيد عن 169.000 حالة ... التحدي لا يكمن في وقوع الأزمات ولكن في كفيّة التصدي والعلاج ... وفقاً لمنظمة العمل الدولية، أدت الأزمة إلى فقدان 17 مليون وظيفة بدوام كامل على المستوى العالمي ... وفقاً للبنك الدولي، أدت الأزمة إلى وقوع ما بين 88 إلى 115 مليون شخص في براثن الفقر من خلال دخول 14.3 مليون شخص جديد إلى دائرة الفقر المدقع ... وفقاً لأحدث تقرير حول التنمية البشرية للعام 2022 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ازدادت نسبة البطالة من 10.9 في 2019 إلى 12.5 في 2022 ... أشار تقرير التنمية البشرية للعام 2022 أن نسبة البطالة بين النساء ازدادت من 21.4% عام 2019 إلى 24% عام 2021، وفي أوساط الشباب من 25.3% في عام 2019 إلى 28.6% عام 2021 ... أشارت 'الفاو' إلى ازدياد مقلق في أعداد من يعانون من نقص التغذية بلغ ما بين 83 إلى 132 مليون إنسان وأن 71% من الناس، بما فيهم أطفال ونساء، لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي ... تم تقييد ما يقارب 1.6 بليون تلميذ من حريتهم في الوصول لمقاعدهم الدراسية ... سوف ندفع ثمن هذا الانقطاع الدراسي لسنوات قادمة ... ركزت استراتيجيتنا على المشاركة في دعم الفئات الضعيفة والمهمشة من خلال تحديد احتياجاتها ... والعمل مع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة لسد الثغرات

المحتملة في المناطق المتأثرة بالصراعات ... نرى أهمية معالجة أوجه انعدام المساواة والتمييز من خلال إيلاء أهمية للفئات الأكثر عرضة للتمييز ... نرى كفاءة التدفق الحر للمعلومات والمشاركة المأمونة والفعالة والشاملة للجميع من خلال مناخ أرحب لعمل المجتمع المدني ... نرى ضرورة تبني ميثاق اجتماعي جديد بين الحكومات والناس والمجتمع المدني وكافة أصحاب المصلحة يعزز من تنفيذ التنمية المستدامة، والتغطية الصحية للجميع وتعزيز الحماية الاجتماعية؛

■ **معالي/عادل عبد الرحمن العسوي:** "انطلاقاً من قيام البرلمان العربي بدوره في التعامل مع التداخيات المختلفة لجائحة كورونا على الدول العربية، ورغبةً في التخفيف من تبعاتها على منظومة حقوق الإنسان، فقد عمل على إعداد عدد من 'القوانين العربية الاسترشادية' في هذا الشأن، منها 'قانون عربي موحد حول دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية' ... و'قانون عربي موحد حول تنظيم أوضاع العمالة غير المنتظمة وحماية حقوقها في العالم العربي' ... كما عمل البرلمان العربي على إعداد 'قانون موحد حول مكافحة العنف ضد المرأة'، خاصةً في ظل الارتباط القائم بين انتشار الأوبئة وتفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين ... إن البعد التشريعي في حماية حقوق الإنسان في أوقات الأوبئة والأزمات يحتل درجة كبيرة من الأهمية، ولكنه ليس كافياً وحده، وإنما نحتاج إلى تكامل في الأدوار بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من حكومات وبرلمانيين ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات الإعلام؛"

● **الجلسة الأولى:** "الجهود والتحديات في مواجهة جائحة كوفيد - 19 - التجارب الوطنية والإقليمية"

■ **أدار أعمال الجلسة السيد/منير الفاسي، مدير حقوق الإنسان بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية،** وشهدت "استعراض جهود جامعة الدول العربية في مواجهة الوباء على مستوى المنطقة العربية" من قبل المشرفة على إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية المستشارة/ميساء الهدمي، علاوة على عروض مقدمة من ممثلي (10) دول هي مملكة البحرين وجمهورية العراق ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية؛

■ **المستشارة/ميساء الهدمي:** "تم إعداد استراتيجية عربية للحصول على لقاحات كورونا وتوحيد الجهود المبذولة لضمان التوفير والتوزيع العادل للقاحات على الدول العربية ... قامت وزارة الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية بإعداد مشروع الاستراتيجية بالتعاون مع المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط ... تم اعتمادها من الدول العربية بصيغتها النهائية ... كما تم اعتماد الاستراتيجية العربية الاسترشادية لتوحيد إجراءات تسجيل واعتماد التطعيمات واستخدامها داخل الدول العربية ... تقوم الأمانة العامة بشكل دوري بمخاطبة الدول الأعضاء لموافاتها بتقارير تتضمن احتياجاتها من اللقاحات الخاصة بكورونا وتعميمها على الدول العربية لتقديم الدعم المناسب لها ... قدم مجلس وزراء الصحة العرب دعماً مالياً، في ضوء الإمكانيات المتاحة، إلى الدول العربية الأقل نمواً، وذلك لمواجهة تداخيات الجائحة ... اعتمد وزراء الصحة العرب مبادرة الأمانة العامة لإطلاق

الاستراتيجية العربية للموازنة الصديقة للصحة والتي سيتم إطلاقها في ديسمبر 2022 بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية ... تم تنظيم جلسة حوارية ضمت خبراء يمثلون وزارات الصحة في الدول العربية وخبراء من الجانب الصيني هدفت إلى تقديم الصين دعم للدول العربية المتضررة من الوباء واستشارات فنية وطرق علاجية ... تم عقد اجتماع بين اللجنة الفنية الاستشارية لمجلس وزراء الصحة العرب مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية للاستفادة من الخبرات الأمريكية وتوفير الأمصال واللقاحات ونقل التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الدوائية ... يتم دراسة إمكانية إنشاء مرصد عربي لمراقبة وترصد الأمراض الوبائية المستجدة العابرة للحدود أو الناتجة عن الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية ... وإنشاء منصة تحت مظلة جامعة الدول العربية وبالتنسيق والتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب ووزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية لتبادل الخبرات وقصص النجاح حول الجهود المبذولة للتصدي لفيروس كورونا ... اعتمد مجلس وزراء الصحة العرب 'الاستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية' التي تم إعدادها بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقاهرة ... جاري التحضير لعقد منتدى عربي وزاري للصحة والبيئة بما يتماشى مع تحديات وتداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة العربية":

■ مملكة البحرين - المستشار/بدور صلاح عبد العزيز - وزارة الخارجية: "اعتمد مجلس الوزراء الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2022-2026 ... تشمل أربعة محاور تتناول الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن ... تتضمن الخطة 17 هدفاً رئيسياً يندرج ضمنها 34 هدفاً فرعياً و102 مشروعاً لتحقيق الأهداف المنشودة في مجالات التشريع والتطوير المؤسسي وبناء القدرات وتكثيف الوعي بالخطة والمشاركة في تحقيق أهدافها ... وفيما يتعلق بمكافحة جائحة كوفيد-19 ... كفل دستور المملكة حق الرعاية الصحية للجميع ... بلغ العدد الإجمالي للمواطنين والمقيمين الذين تلقوا لقاحات كوفيد-19 حتى تاريخ 19 يوليو 2022 ... الجرعة الأولى أكثر من 81% من سكان مملكة البحرين ... الجرعة الثانية أكثر من 80% من السكان ... والجرعة المنشطة أكثر من 61% من السكان ... أطلقت منظمة الصحة العالمية خلال مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 5 يوليو 2022م تقرير جهود مملكة البحرين في مواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) والذي يوثق الاستجابة الاستراتيجية لمملكة البحرين للفيروس وجهودها في التصدي له من خلال التأهب والاستجابة المبكرة ... تبوأَت المملكة مركزاً متقدماً في 'مؤشر الانتعاش الاقتصادي من تداعيات فيروس كوفيد-19' السنوي الصادر من قبل مجلة 'ميد' الاقتصادية بتاريخ 30 أغسطس 2021م ... من أبرز الخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم في إطار مكافحة تفشي وباء كوفيد-19 خدمة البوابة التعليمية الإلكترونية التي تتيح للمعلمين والطلبة التواصل والتفاعل مع المواد الدراسية والحصول على دعم ... والقناة التعليمية وهي خدمة بث مرئية لتقديم الدروس التعليمية المرئية بحسب

المواد والفصول الدراسية عبر القناة التعليمية على قنوات تلفزيون البحرين الفضائية ومنصة اليوتيوب ... ومشروع المختبرات الافتراضية الذي يُمكن الطلبة من أداء التجارب العلمية المختلفة في بيئة افتراضية آمنة تلامس الواقع ويقوم بتزويد الطلبة بالمهارات الأساسية المتصلة بالمنهج العلمية:"

■ جمهورية العراق - السفير الدكتور/هشام العلوي، رئيس دائرة حقوق الإنسان، وزارة الخارجية: "تم تخويل وزير الصحة صلاحية أخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الجائحة ... تم تخويل المحافظين صلاحية فرض حظر التجوال في محافظاتهم ... تم استثناء المستشفيات والمراكز الصحية من حظر التجوال وتخصيص مستشفيات محددة تستقبل المرضى والحالات الحرجة المصابة بوباء كورونا المستجد ... تم فتح نافذة تبرع خاصة للأجهزة والمستلزمات الطبية الوقائية التي يحتاجها الطرف الصحي من خبراء الصحة، ويتم الإعلان عن تلك الحاجات وفق جدول تُحدد فيه الكميات والأماكن التي تحتاجها ... تم استحداث مراكز للفحص الصحي في المطارات والمنافذ الحدودية كافة ... تم إغلاق المحلات العامة والخاصة المكتظة بالسكان من قبل الجهات المسؤولة ... تم تأجير البنايات أو الفنادق الملائمة في العاصمة بغداد والمحافظات لغرض استخدامها للحجر الصحي مع توفير المستلزمات المطلوبة لاستقبال المرضى والمصابين بالفيروس ... تم صرف مكافآت شهرية للعاملين في تماس مباشر مع الحالات المصابة بفيروس كورونا ولحين انتهاء الأزمة ... تم تقديم جميع الخدمات في المستشفيات والمراكز الصحية وإجراء المسحات ومعالجة المصابين في المستشفيات وتوفير الدواء بالمجان ... تم استثناء الصيدليات من الغلق أثناء فرض حظر التجوال ... تم تقديم الرعاية الصحية والتقييم والتعفير وتوفير المستلزمات الصحية والتوعية الصحية في السجون ودور إيواء المشردين ودور رعاية المسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة وكذلك مخيمات النازحين والمهجرين ... تم استثناء العاملين في مجال بيع المواد الغذائية والزراعية والطبية والصحية المسموح استيرادها (مع مراعاة الموقف الوبائي لبلد المنشأ) من شرط إجازة الاستيراد المحددة في قانون الجمارك على أن يتم استيفاء رسوم الإجازة ودعم التصدير كإمانات بمبلغ مالي يتناسب مع قيمة البضاعة اعتماداً على الرمز المنسق ... قامت وزارة الصناعة والمعادن بتصنيع الكمادات الطبية وغيرها من الاحتياجات وتوفيرها دعماً لوزارة الصحة وبشكل مجاني أو بأسعار مدعومة ... في قطاع التعليم تم فتح منصات الكترونية لإكمال الدراسة في المراحل الأولية والعليا في الجامعات وإجراء الامتحانات في مواعيد محددة ... أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منحة الطوارئ المالية لـ (11) مليون عراقي ... ألزمت الحكومة شركات القطاع الخاص بصرف رواتب العمال أثناء فرض حظر التجوال ... تم تأجيل استقطاع أقساط القروض للمستفيدين من المشاريع الصغيرة لمدة ثلاثة أشهر ... تم إعفاء شاغلي ومستأجري العقارات التجارية والصناعية التي تعود ملكيتها للدولة من بدلات الايجار المترتبة بذمهم ... تم إطلاق استثمارات إلكترونية لتلقي طلبات صرف مكافأة نهاية الخدمة للعمال المضمونين ومعاملات الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وتسجيل الشركات والمشاريع ... تم إطفاء الديون المترتبة بذمة المتجاوزين على إعانة الحماية الاجتماعية للأسر التي تعيلها امرأة ... شمل إطفاء الديون بغداد والمحافظات بواقع 17 ألفاً و552 عائلة ... تمت معالجة وضع العاملين في القطاع غير

الرسمي الذين توقف عملهم بسبب الحجر الصحي وفرض حظر التجوال من خلال إطلاق منح الطوارئ المالية ... في المجال القضائي والعدل وتحت مبدأ ضمان الحق في التقاضي عمدت الحكومة بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى إلى تقليص عدد الموظفين في كافة المحاكم دون الإخلال بديمومة استمرار العمل بالحد الأدنى منه ... تم إطلاق سراح أعداد كبيرة من الموقوفين والذين يمكن إطلاق سراحهم بكفالة للحد من الزخم الحاصل داخل موافق الاحتجاز... تم تبسيط إجراءات الإفراج الشرطي عن المحكومين الذين قضوا المدد القانونية المقررة قانوناً والتي يمكن من خلالها إطلاق سراحهم ... تم النظر في قضايا العنف الأسري والعنف ضد المرأة بالسرعة الممكنة ... تم توفير المساءلة وجبر الضرر للضحية من خطاب الكراهية والتمييز العنصري ... تم استقبال جميع الشكاوى التي تقدم من أي جهة بخصوص عمل مؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات التي ترعى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترة الجائحة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من ثبت تقصيره ... عملت الحكومة العراقية على تعزيز احترام حقوق الإنسان في السجون ... تم إيقاف الزيارات الخاصة بالزلاء من قبل ذويهم وتوفير وسائل اتصال للزلاء مع ذويهم بشكل أسبوعي ... تم توفير المستلزمات الصحية والأدوية في الوحدات الصحية الموجودة في الأقسام السجنية مع توفير الملاك الطبي بما يتناسب مع أعداد الزلاء ... تم منح أجازة وقائية للمصابين والملاسين والمشتبه بهم من المنتسبين ... وبالنسبة للتحديات ... عدم وجود خطط شاملة وجاهزة لمواجهة الأزمات الطارئة المرتبطة بالجائحة ... وقلة الإمكانيات المتوفرة لدى الكثير من الدول لمواجهة الأزمة وتداعياتها الكبيرة ... تأثر إنجاز المعاملات بتعطيل الدوام الرسمي في المؤسسات والقطاعات الحكومية والخاصة والمختلطة وإيقاف التبادل التجاري والاقتصادي ... تأثرت العملية التعليمية والتربوية بالرغم من اعتماد الوسائل التكنولوجية في التعليم عن بعد؛

■ دولة الكويت - سعادة/طلال خالد المطيري، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان: نصت المادة (15) من الدستور الكويتي 'تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة' ... صدر القانون رقم 4 لسنة 2020 بشأن تعديل المادة 17 من القانون رقم 8 لسنة 1969 الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية ... استحدث هذا القانون حكماً جديداً بمعاينة المصاب بأحد الأمراض السارية إذا تسبب عمداً بنقل العدوى لشخص آخر... تم إطلاق برامج التوعية عن طريق مخاطبة جميع الفئات العمرية (رسائل وفيديوهات توعوية في برامج ووسائل التواصل الاجتماعي، اللقاءات التلفزيونية والإذاعية) ... تمت خدمة ورعاية المسنين نفسياً واجتماعياً وصحياً والسعي لسن القوانين والتشريعات التي تكفل رعاية وحماية تلك الفئة ... وتم توفير الرعاية المنزلية مجاناً حيث شملت الخدمة أكثر من 3260 ألف مسن في مختلف المحافظات ... واصلت الدولة إصدار بطاقات 'الأولوية' التي يتجاوز عدد المستفيدين منها أكثر من 25 ألف مستفيد وتتيح لهم أولوية إنجاز معاملاتهم في جميع مؤسسات الدولة دون أي مقابل حفاظاً لكرامتهم وتقديراً لهم ... بذلت وزارة الداخلية جهوداً حثيثة في حماية الزلاء في المؤسسات الإصلاحية للحد من تفشي جائحة كوفيد19 بين الزلاء ... صدر المرسوم الأميري الخاص رقم 87 لسنة 2020 بشأن العفو عن باقي مدة العقوبة أو

تخفيضها أو الغرامة كخطوة احترازية للحد من تفشي جائحة كوفيد19 بين نزلاء المؤسسات الإصلاحية والبالغ عددهم (3121) ... تم إيقاف الزيارات الخاصة والعادية لذوي النزلاء عن مجمع السجون اعتباراً من تاريخ 2020/2/24 ... تم عزل النزلاء الجدد في مبنى التأهيل لحين التأكد من سلامتهم من قبل مستشفى السجن ... تم تخصيص عناصر خاصة بالمصابين بمرض (كورونا) و أيضاً المشتبه بهم ... تم توفير الأجهزة اللوحية للتواصل عبر الاتصال المرئي بين النزلاء وذوهم داخل البلاد أو خارج البلاد ... تم إنتاج أكثر من (3000) كمامة مطابقة للمقاييس العالمية وتوزيعها على عناصر الحراسات ... تم السماح للطواقم الطبي للدخول إلى العنابر بشكل دوري لمتابعة الحالة الصحية للنزلاء ... تم تعقيم مجمع السجون بالإضافة إلى الآليات الخاصة بنقل النزلاء بشكل دوري ... تم تطبيق التوصيات الصادرة من السلطات الصحية بالبلاد على النزلاء والعاملين في المؤسسات الإصلاحية فيما يخص التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامة والقفازات والتعقيم بشكل مستمر ... صدر قانون رقم 3 لسنة 2021 بشأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة 6 أشهر ... أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل 'اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا' برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع من أجل أن تعمل على توفير استجابة إدارية منسقة لمواجهة تداعيات وباء كوفيد19 في قضايا التعليم/الاقتصاد/الأمن الغذائي/عودة المواطنين الكويتيين في الخارج/الرعاية الصحية/العمالة المنزلية مع إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام ... تقدم دولة الكويت التطعيم بالمجان ضد فيروس كوفيد19 للجميع دون استثناء سواء مواطنين أو مقيمين، وحتى من انتهت إقامته بالدولة ... تم توفير مراكز إيواء للعمالة المخالفة تتوافق مع كافة الاشتراطات الصحية المطلوبة إلى جانب تقديم الوجبات الرئيسية على ثلاث فترات يوميا بشكل مجاني لحين مغادرتهم مراكز الإيواء ... تم توفير محاجر طبية مؤهلة على مستوى عالي بالتعاون بين وزارتي الداخلية والصحة والقطاعات الأهلية والجمعيات الخيرية لتوفير أفضل سبل الراحة والمقومات الصحية والوقائية بشكل مجاني لهذه العمالة ... تم تشكيل فريق التدخل السريع لمتابعة حالات وضحايا العنف الأسري برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بهدف سرعة الاستجابة للحالات المعنفة والتجري عنها واتخاذ الاجراءات اللازمة أو المناسبة لمساعدتها؛

■ جمهورية مصر العربية - المستشار/عماد سمير مرقص، قطاع حقوق الإنسان، وزارة الخارجية: "تم إنشاء اللجنة العليا لإدارة جائحة فيروس كورونا المستجد برئاسة دولة رئيس الوزراء لضمان تسخير كل الموارد الممكنة للدولة والتنسيق بين كل الأجهزة والهيئات المعنية من أجل السيطرة على الجائحة ... تم وضع الإطار التشريعي لمواجهة الجائحة بالقانون رقم 152 لسنة 2021 بشأن مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية ... تم إنشاء اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا المستجد والتي اضطلعت بوضع البروتوكولات العلمية الخاصة بالسياسات البوبائية وبروتوكولات التشخيص والعلاج ... تم إنشاء منظومة إلكترونية لتتبع بلاغات الحالات المشتبه بها ... تمت الاستعانة بما يقرب من 500 مركز اتصال لاستيعاب كل اتصالات وبلاغات المواطنين إضافة إلى تدشين تطبيق لأجهزة المحمول ... تم تقديم الخدمة بلغات متعددة ... تم اعتماد عدد من المعامل المركزية على مستوى الجمهورية لتلقي عينات الفيروس

وصلت إلى 40 معملاً معتمداً ... تم إنشاء منظومة إلكترونية لضمان سرعة ودقة الإبلاغ عن الحالات الإيجابية بشكل مركزي ... تم تزويد المعامل المركزية لوزارة الصحة بأجهزة التسلسل الجيني للفيروس لرصد التحورات الجينية للفيروس إضافة إلى أحدث الكواشف والأجهزة لفحص الفيروس ... حصل معمل الفيروسات والسيروولوجي بالإدارة المركزية للمعامل المركزية بوزارة الصحة على شهادة الاعتماد EGAC ISO 15189 ... تم تدشين المركز المصري للسيطرة والتحكم في الأمراض "Egyptian CDC" وفقاً للمعايير الدولية لتقديم سبل الدعم العلمي والبحثي والتقني لمواجهة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة ... يجري التعاون مع المركز الأفريقي للتحكم والسيطرة في الأمراض "Africa CDC" ومع الجانب الصيني لتقديم الدعم التقني والعلمي وتدريب الطواقم العاملة به ... تم التعامل مع كل المقيمين على الأراضي المصرية فيما يخص الجائحة دون تمييز بين المواطنين وغيرهم من الجاليات الأجنبية واللجئين وملتزمي اللجوء ... نجحت مصر في تصنيع ما يقرب من 22 مليون من لقاح سينوفاك ... أعلنت منظمة الصحة العالمية مصر مركزاً إقليمياً لتصنيع لقاحات الحامض الرسولي (mRNA) ... حصلت هيئة الدواء المصرية، على اعتماد منظمة الصحة العالمية في مجال اللقاحات من خلال حصولها على مستوى النضج الثالث Maturity Level 3 في نظام تقييم الجهات الدوائية الرقابية المعتمد لدى منظمة الصحة العالمية WHO - Global Benchmarking Tool ... قامت جمهورية مصر العربية بتقديم مساعدات طبية لعدد 9 من الدول العربية الشقيقة وتشمل هذه المساعدات أدوية طبية ومستلزمات طبية وجراحية ووقائية ولقاحات ... تصل المساعدات إلى ما يقرب 1000 طن ... في إطار التعاون مع جامعة الدول العربية تم وضع استراتيجية موحدة للحصول على لقاحات فيروس كورونا المستجد إضافة إلى استراتيجية توحيد إجراءات تسجيل واعتماد التطعيمات واستخدامها داخل الدول العربية ... حرصت الحكومة المصرية على تأمين وجود مخزون استراتيجي من الاحتياجات السنوية من الطعوم والأمصال اللازمة لتطعيم الفئات المستهدفة بالتطعيم ... تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولأول مرة في تاريخها، قراراً مصرياً لحماية حقوق المرأة في ظل الجائحة ... نجحت مصر في الكشف على 7 ملايين مصري في أقل من سبعة أشهر، فضلاً عن معالجة 2.2 مليون مواطن من فيروس كورونا بفضل مبادرات الصحة العامة التي نظمتها الدولة خلال السنوات الماضية لعلاج مرضى فيروس سي وأصحاب الأمراض المزمنة":

■ دولة الإمارات العربية المتحدة - وزير مفوض/ سعيد راشد سلطان الحسني، مدير إدارة حقوق الإنسان، وزارة الخارجية والتعاون الدولي: "صدر القانون الاتحادي رقم/3/ لسنة 2020 بشأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة والهادف لتنظيم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية في الدولة ... صدر قرار رقم (5) لسنة 2020 بشأن ضوابط استمرارية عمل المحاكم والنيابات الاتحادية والخدمات القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد ... صدر قرار وزاري رقم (279) لسنة 2020 بشأن استقرار العمالة بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد والدليل الإرشادي المؤقت الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتوطين ... صدر عن الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في شهر مارس 2020 دليل تطبيق العمل عن بعد في

الحكومة الاتحادية وإرشادات إجرائية في الظروف الطارئة' ... صدر الدليل الاسترشادي لجاهزية استمرارية الأعمال لمنشآت القطاع الخاص المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين ... تم إطلاق البرنامج الوطني للتعميم الذي يهدف لإجراء تعقيم كامل لكافة المرافق العامة ... بدأت وزارة التربية والتعليم بتاريخ 22 مارس 2020 في تطبيق منظومة التعلم عن بعد مستهدفة جميع طلبة مدارس الدولة ومؤسسات التعليم العالي ... تم إطلاق البرنامج الوطني للفحص المنزلي "لأصحاب الهمم" (ذوي الإعاقة) وتم إطلاق برنامج المساندة والدعم النفسي والمعنوي (حياة) الذي يهدف إلى مساعدة موظفي الحكومة الاتحادية في التعامل مع الظروف الاستثنائية المرتبطة بكوفيد19 وما يترتب عليها من ضغوطات وتحديات نفسية واجتماعية ... تم إطلاق الدليل الإرشادي للاعتناء بكبار المواطنين أثناء انتشار الأوبئة وتم إطلاق استراتيجية دولة الإمارات لما بعد كوفيد19 والتي تهدف إلى تطوير منظومة العمل الحكومي وذلك عبر وضع خطط عمل وسياسات وآليات تطبق على الأرض وتغطي 6 قطاعات رئيسية هي الصحة والاقتصاد والأمن الغذائي والتعليم والمجتمع والحكومة ... تم تطبيق منظومة التعلم الذكي في الدولة بكافة مكوناتها وأنظمتها والاستفادة من هذه المنظومة في دعم استمرار العملية التعليمية عن بعد ... تم تفعيل المنظومة لحوالي 1.2 مليون طالبة وطالبة من مختلف المدارس والجامعات وتفعيل أكثر من 20 منصة للتعلم الذكي والعمل على مواءمة المناهج والخطط الدراسية والمنصات ودعمها ببرامج محاكاة متطورة لضمان إنجاز الدروس بكفاءة عالية ... أطلق الاتحاد النسائي العام مبادرة 'كوني جسر الأمان' لتعزيز الصحة الجسدية والنفسية للمرأة في ظل انتشار فيروس كورونا ... تركز المبادرة على ثلاثة محاور أساسية هي دعم الصحة البدنية والنفسية للمرأة والإدارة الناجحة للحياة والسلامة البيئية في المنزل ... تم تدشين برنامج فاطمة بنت مبارك للتطوع بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام وعيادة صحة المرأة والطفل المتنقلة للتطبيب عن بُعد كأول عيادة متنقلة معنية بصحة المرأة والطفل ... تم إنشاء صندوق التضامن المجتمعي ضد كوفيد19 في دبي بالتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية وأفراد المجتمع للاستفادة من التبرعات في أوجهها الصحيحة ... تم إطلاق صندوق 'الإمارات وطن الإنسانية' وهي مبادرة وطنية من الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي والذي يهدف لتوحيد الجهود الوطنية للتصدي للجائحة ... على صعيد التطعيم احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في العالم في تحقيق هدف التطعيم 100% ضد كورونا ... على صعيد التضامن الدولي قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتجهيز مدينة الإمارات الإنسانية في أبوظبي لاستقبال رعايا الدول القادمين من الصين وتأسيس مركز للصحة الوقائية خلال أقل من 48 ساعة وهي عبارة عن مدينة كاملة مهيأة لاستقبال رعايا الدول الشقيقة والصديقة للتأكد من سلامتهم وإجراء الفحوصات الطبية اللازمة لهم قبل عودتهم إلى بلادهم ... أطلقت دولة الإمارات مبادرة ائتلاف الأمل لتسهيل ونقل وتوزيع لقاحات كوفيد 19 حول العالم ... من أهم التحديات التي واجهتها الدولة ... في بداية تفشي الجائحة يأتي التحدي الطبي ... زيادة وتيرة انتشار الفيروس ... ضرورة توفير الكوادر البشرية التخصصية ... الإصابات التي حدثت بين الكوادر الطبية والتمريضية والفنية العاملة بالمرافق الطبية على مستوى الدولة ... عدم

التقيد والالتزام من قبل البعض بالقواعد والإرشادات الاحترازية والوقائية في مكافحة كوفيد19 الصادرة عن السلطات المختصة الأمر الذي تسبب في نقل الفيروس لآخرين وزيادة الحالات المخالطة ... ضرورة معالجة الآثار والتداعيات النفسية والاجتماعية التي شكلها الفيروس والعمل على إعادة تأهيل المتضررين؛

■ **دولة قطر: الدكتور/تركي عبد الله آل محمود، مدير إدارة حقوق الإنسان، وزارة الخارجية:** "أولت دولة

قطر اهتماماً بالكادر الطبي والفرق المشاركة في التصدي لتفشي العدوى بكوفيد19 من المجتمع المدني ... وفرت لهم المعلومات الصحية من خلال الورش التدريبية الخاصة بمكافحة العدوى وسبل حماية أنفسهم والوقاية من خطر الإصابة ... كما وفرت لهم معدات الحماية الشخصية بالإضافة إلى عمل الفحوصات الدورية لضمان سلامتهم ... راعت المؤسسات الصحية الجانب النفسي فوفرت الدعم والاستشارات النفسية للكادر الطبي وألزمهم بأخذ راحة كلما استدعى ذلك لضمان استمرارية قدرة النظام الصحي على مكافحة الوباء والتصدي لانتشاره ... استقبلت دولة قطر أول شحنة من اللقاح بتاريخ 21 ديسمبر 2020 وبدأت بأضحخ برنامج تطعيم تشهده الدولة في 23 ديسمبر 2020 وفق خطة تمتد على أربعة مراحل تهدف الدولة من خلالها إلى تطعيم كافة سكانها مجاناً ... وفقاً لآخر الدراسات تم تعديل الخطة واعتماد تقديم جرعة ثالثة للأشخاص الذين يعانون من بعض أمراض نقص المناعة ... اعتمدت وزارة الصحة العامة إعطاء جرعة معززة من اللقاحات المعتمدة بالدولة للأشخاص الذين تلقوا الجرعة الثانية منذ أكثر من ثمانية أشهر ... أولت وزارة الصحة العامة المناطق الصناعية أولوية خاصة نظراً إلى تركيز العمالة الوافدة فيها ... قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة ميدانية للوقوف على الإجراءات التي تقوم بها الدولة وضمان عدم وجود تجاوزات للالتزامات الدولية بالعهد الدولي ... يمتاز النظام الصحي في دولة قطر بمجانية خدمات الرعاية الطارئة وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية بسعر رمزي مما كفل للجميع حصولهم على خدمات الرعاية الصحية عند المرض ... تم تطبيق نظام الاستشارة الطبية عن بُعد وتخصيص كادر طبي للتواصل مع كبار السن وذوي الإعاقة ومن يراهم للاطمئنان على حالتهم الصحية والنفسية ... تم تخصيص مسارات للرعاية في المراكز الصحية الخاصة بالنساء والأطفال ... سخر قطاع الرعاية الصحية خلال جائحة كوفيد19 خدمات الشيخوخة وذوي الإعاقة الصحية للمحافظة على سلامتهم واستمرارية تقديم خدمات رعاية صحية فعّالة وفورية في بيئة أكثر أماناً ... تم تدشين خط المساعدة الوطني حيث يقدم فيه اختصاصي وممرضي الشيخوخة وذوي الإعاقة استشارات طبية عاجلة حول جائحة كوفيد19 عن طريق الهاتف ... تم تدشين خط المساعدة الوطني الساخن لمرضى الزهايمر وضعف الذاكرة "راحة" يتميز بالسرية والخصوصية ويقدم الدعم والتوجيه للأشخاص ممن تجاوز الستين من العمر الذين يتعايشون مع الخرف وفقدان الذاكرة ومن يقوم برعايتهم ... تم إطلاق خط ساخن على مدار الساعة لدعم الأطفال المصابين بالتوحد والإعاقة النمائية والذين تم تأكيد إصابتهم بعدوى كوفيد19 وعائلاتهم ... ضمنت الدولة استمرار الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم عن طريق البنية التحتية اللازمة التي أدت إلى استمرار العملية التعليمية

عن بعد ... كما ضمنت الدولة حقوق الإنسان الأخرى كالحق في العمل والحق في التقاضي الذي يمكن المحاكم من عقد جلسات المحاكمة عن بعد ... احترمت دولة قطر الحق في حرية التعبير وفي الوصول إلى المعلومات وقامت بتدشين موقع خاص لوزارة الصحة العامة يتم من خلاله عرض المعلومات الموثوقة حول الفيروس والإجراءات الوقائية التي يجب اتباعها للوقاية منه والحد من انتشاره وذلك بعدة لغات لضمان وصوله إلى جميع فئات المجتمع ... التزمت الدولة بعمل مؤتمرات صحفية دورية يقدمها مختصين من الصحة والمعنيين باللجان المسؤولة عن إدارة خطة الاستجابة لجائحة كوفيد19 بغرض التصدي للمعلومات الخاطئة وتخفيف حدة الخوف الناجم عن عدم معرفة الحقائق ... انتهجت الدولة الشفافية في تعاملها مع الأزمة من خلال نشر إحصائيات تفصيلية يومية حول عدد الإصابات والمتعافين والوفيات جراء كوفيد19 ... أنشأ القطاع الصحي خط ساخن للرد على جميع الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالفيروس ... قامت دولة قطر بمساعدة العديد من دول العالم عن طريق إمدادها بالمساعدات اللازمة لمكافحة الجائحة كالجرعات الطبية والمستشفيات الخاصة ... كما قامت الدولة بدعم القطاع الخاص لضمان استمراريته في العمل وتعويض أرباب العمل الذين تضررت أعمالهم جراء الجائحة؛

■ المملكة العربية السعودية - الدكتور/ عادل بن فهد العتيبي، رئيس وحدة أبحاث الصحة الوقائية، وزارة

الصحة: "تم تعليق سفر المواطنين والمقيمين مؤقتا ... تم إيواء المواطنين العالقين في الخارج وتقديم كافة الخدمات الوقائية والطبية والمعيشية والدعم النفسي لهم ... تم تعليق التجمعات والمناسبات الدينية والاجتماعية والثقافية والدراسة والحضور إلى مقرات العمل ... تم إغلاق الأسواق والمجمعات التجارية باستثناء الصيدليات وأسواق المواد الغذائية ... تم تطبيق أسلوب الحجر المنزلي والمدن والمناطق المعزولة وتم اتخاذ تدابير بديلة تكفل التمتع بالحقوق التي تأثرت بالإجراءات الاحترازية حيث تم تفعيل التعليم والعمل والخدمات الأساسية عن بعد ... وتم إطلاق مبادرة "كلنا عطاء" التي تضمنت تزويد الطلاب بأجهزة لوحية ... وتم تأجيل أقساط ثلاثة أشهر لكافة العاملين في المجال الصحي الحكومي والخاص الذين لديهم تسهيلات ائتمانية ... وتم تأجيل تحصيل رسوم الخدمات البلدية على القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر وذلك لأكثر من 1400 نشاط اقتصادي ... وتم إعفاء الوافدين المنتهية إقامتهم من المقابل المالي من خلال تمديد فترة الإقامات الخاصة لمدة ثلاثة أشهر بدون مقابل ... وبالنسبة للقطاع الخاص تم إطلاق برنامج تصل قيمته (50) مليار ريال سعودي يشمل دعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وصدرت توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في 2020/3/30 بعلاج جميع المصابين مجانا ... كما صدر أمر ملكي بتعليق تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية النهائية المتصلة بحبس المدينين في قضايا الحق الخاص مع الإفراج المؤقت وبشكل فوري عن حبس تنفيذ لتلك الأحكام ... أطلقت وزارة الداخلية مبادرة 'عودة' التي تقضي بتمكين المقيمين النظاميين وغير النظاميين من تقديم طلبات العودة لبلدانهم ... وفي مجال القضاء تم تمكين المستفيدين من إتمام إجراءاتهم العدلية دون انقطاع تحت شعار 'العدل عن بعد' .. وتم إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية منها 'خدمة الصلح عن بعد' و'منصة تراضي الرقمية' ... وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي قدمت المملكة دعما ماليا لمنظمة الصحة العالمية

قدره 113 مليون دولار أمريكي ... وقدمت المملكة ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية مساعدات صحية لليمن تشمل أدوية ومستلزمات طبية ووقائية بقيمة 59.496.540 مليون دولار ... وتوجت الجهود بإعلان المملكة في إطار رئاستها لمجموعة العشرين تعهدا بتقديم (500) مليون دولار للمنظمات الدولية لدعم الجهود العالمية في مكافحة الوباء؛

■ المملكة الأردنية الهاشمية - العقيد الدكتور/نادر عبد الحليم السلامات، مديرة الأمن العام: "تم إيلاء المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات دفة التعامل مع جائحة كوفيد19 وتشكيل خلية لإدارة الأزمة تحت مظلة المركز ... تم تعزيز جهود التحول الإلكتروني في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية والتوسع في منظومة الخدمات التي يمكن أن تقدم بشكل إلكتروني أثناء الجائحة ولما بعدها وبما يضمن تسريع وتيرة تقديم الخدمات وبما يضمن حسن سير عمل المرافق العامة بانتظام واضطراد والتقليل من العمل الورقي ... تم إيجاد حلول للتعليم الإلكتروني لتكون بديلة عن التعليم الوجاهي بتوفير البنى التحتية لدى المؤسسات التعليمية ولدى الطلاب بمختلف مراحلهم التعليمية، وبما يضمن تحقيق غايات التعليم على النحو المطلوب ... تم ترسيخ التعاون بين مختلف المؤسسات العامة والوزارات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بما يخدم مكافحة الجائحة ... تم التحول إلى المحاكمات عن بعد ضمن الشروط القانونية وبما يتفق مع التشريعات النافذة، وبما يخدم ديمومة المرفق القضائي والمحكمة العادلة، ولتسريع إجراءات التقاضي ... تمت حماية الفئات المستضعفة كالطلاب والمعاقين ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وكبار السن والنساء من خلال تسهيل تقديم خدمات الرعاية الصحية وتوفير وسائل الوقاية لهم ... تم تحقيق الدور الإعلامي التوعوي بمختلف الإجراءات والبروتوكولات الصحية المطلوبة من المواطنين والمقيمين، والتوعية بضرورة أخذ المطاعيم ليكون الإنسان شريكا في مواجهة الوباء؛

■ المملكة المغربية - السيد/مولاي المختار موعمو، رئيس قسم النهوض بحقوق الإنسان، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان: "حظي التلقيح المجاني باستراتيجية وطنية خاصة ... بادرت المملكة المغربية إلى تأمين الوصول للتلقيح من مختلف المصادر الدولية وتوفيره مجانا لمواطنيها وللأجانب المتواجدين بها ... اتسمت الإجراءات بطابع تدريجي حسب تطور الحالة الوبائية ... تم التعليق التدريجي للأسفار والرحلات وإغلاق الحدود ... تم تكييف الحق في التعليم من خلال تأمين استمرار الخدمة التربوية باعتماد عملية التعليم عن بعد ... أطلقت السلطات العمومية برنامجا لدعم البحث العلمي والتكنولوجي المتعلق بفيروس كورونا المستجد بدعم مالي قدره 10 ملايين درهم ... تم تقييد حرية ممارسة الأنشطة التجارية غير الضرورية والأنشطة الرياضية والترفيهية ... تم تقييد الممارسة الجماعية للشعائر الدينية بناء على فتوى الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى حيث أقدمت السلطات المغربية على اتخاذ قرار بالإغلاق المؤقت للمساجد ودور العبادة مع الإبقاء على رفع الأذان في وقت كل صلاة ... تم بتاريخ 17 مارس 2020 بموجب مرسوم رقم 2.20.269 إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة "كوفيد19" من أجل التكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية ولدعم الاقتصاد الوطني باعتمادات بلغت أكثر من 30 مليار درهم ... تم إقرار حالة الطوارئ الصحية بموجب نصين قانونيين، عام وخاص، حيث صدر بتاريخ

23 مارس 2020 مرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها كسند قانوني لاتخاذ كافة التدابير المناسبة والملائمة من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض ... كما صدر بتاريخ 24 مارس 2020 المرسوم رقم 2.20.293 المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كوفيد 19 ... من أجل ضمان الحق في المعلومة الصحيحة واستقاء الأنباء اعتمدت السلطات العمومية نهجا تواصليا مستمرا مع الرأي العام الوطني ارتكز على إصدار بيانات وبلغات رسمية للإخبار وإحداث بوابات رسمية للإحاطة بالإجراءات المتخذة ... وفي إطار دعم المواطنين المتضررين اتخذت السلطات العمومية تدابير خاصة لتأجيل أداء أقساط القروض المستحقة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد دون ترتيب أي مصاريف أو غرامات عن التأخير... تم تخفيض سعر الفائدة الرئيسي ... تم إحداث آلية جديدة للضمان على مستوى صندوق الضمان المركزي تحت اسم 'ضمان أوكسجين' بهدف تعبئة موارد مالية لفائدة المقاولات التي عرفت خزينتها تدهورا بسبب انخفاض نشاطها ... اتخذت السلطات المغربية تدابير اجتماعية استثنائية لتخصيص دعم مالي لأرباب الأسر المتضررة من التوقف الاضطراري عن العمل بسبب الحجر الصحي تم إطلاق حملة توعوية رقمية من أجل بث الوعي بضرورة استثمار السياق لتعزيز قيم العيش المشترك والمسؤولية المشتركة بين الزوجين مع التذكير بأن العنف تجاه النساء والفتيات مجرم وليس له مبرر في مختلف السياقات تم تكثيف جهود التعاون والتنسيق والدعم لمنصة 'كلنا معك' المخصصة للاستماع والدعم والتوجيه للنساء والفتيات في وضعية هشّة بشراكة مع المجتمع المدني ... أطلقت شبكة الكفاءات الطبية لمغاربة العالم منصة رقمية للمساعدة الطبية والنفسية عن بعد وبشكل تطوعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وتمت تعبئة حوالي 15 مهني في مجال الصحة والطب النفسي يوجدون في مجموعة من الدول لتقديم الموكبة الطبية والنفسية للمغاربة المقيمين بالخارج ... وعلى مستوى الرصد واليقظة ... تم رفع مستوى اليقظة بالمركز الوطني لعمليات طوارئ الصحة العامة وزيادة عدد الأطر العاملة به ... ورفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات والوحدات الصحية بمختلف جهات المملكة مع تعبئة الموارد البشرية اللازمة لتلبية حاجيات المراكز الصحية المعدة لمواجهة الحالات الوافدة ... وتم جعل الطب العسكري رديفا للطب المدني لمواجهة الوضعية الوبائية ... وتم تأمين استمرار الحق في التقاضي وسبل الانتصاف ... دعا تقرير للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري إلى الاحتراس من احتمال وسم المصابين أو المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا المستجد ... والحرص على صون كرامتهم وحماية حياتهم الخاصة ... وتفادي كشف هوية من يشتبه في مخالفته لقرارات السلطات العمومية ... وتجنب المعالجة المبنية على الإثارة في الربط بين مدن وأحياء بعينها ... وأخذ التدابير اللازمة للتأكد من توفر الأهلية العلمية والمهنية للأشخاص المدعويين في البرامج الإذاعية والتلفزية لشرح المعطيات العلمية المتعلقة بطبيعة فيروس كوفيد 19:"

■ الجمهورية الإسلامية الموريتانية - السيد/سيدي محمد الإمام، مدير حقوق الإنسان، مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني: "تم وضع خطة للتصدي اعتبارا من 25 مارس

2020 شملت تنفيذ الإجراءات الوقائية بإغلاق الحدود وحظر التجوال ... وإنشاء صندوق الضمان الوطني ... وإطلاق حملات التوعية في جميع أنحاء البلاد ... واقتناء المعدات والأدوية ... وتقديم دعم مالي وغذائي مباشر لعشرات الآلاف من الأسر الفقيرة ... وإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على المنتجات الأساسية وكذلك الضرائب البلدية على منتجات الصيد البحري ... وتحمل الدولة فواتير المياه والكهرباء عن الأسر الفقيرة في المناطق الريفية ... تم لحد الآن في موريتانيا تطعيم ما يناهز مليوني شخص بجرعة واحدة على الأقل أي بنسبة 41.5 بالمائة من السكان؛

• **الجلسة الثانية: "أثر الوباء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجهود الإنمائية"**

■ **أدارت أعمال الجلسة السيدة/عبير الخرايشة، مديرة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، وشهدت مدخلة السيد/طارق العلي، مدير مجموعة الحكمة ودرء النزاعات (الإسكوا):**

■ **السيد/طارق العلي - مدير مجموعة الحكمة ودرء النزاعات، الإسكوا:** "تعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على صادرات النفط في البلدان ذات الدخل المرتفع وعلى الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض ... هذا يجعل المنطقة أكثر عرضة للصدمات الخارجية مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية وتقلب أسعار النفط ... تعتمد البلدان العربية المتضررة من النزاعات اعتمادا كبيرا على عائدات النفط والغاز... لذلك فإن التطورات في أسواق النفط والفوسفات سيؤثر إلى حد كبير على آفاق الانتعاش في هذه البلدان ... أحد التحديات الإقليمية الرئيسية هو ضعف الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل حيث لا يؤدي النمو الاقتصادي تلقائياً إلى خلق فرص عمل ... تشهد اقتصاديات المنطقة نمواً دون توسع في الوظائف - "نمو البطالة" ... استمر معدل البطالة الإجمالي في المنطقة في أن يكون الأعلى في العالم حيث وصل عام 2021 إلى 12.5 في المائة ... هذا يمكن أن يحدث تآكل في المواهب حيث أن 42 في المائة من الشباب يفكرون في الهجرة إلى بلد آخر... العديد من الوظائف الموجودة بالفعل موجودة في القطاع غير الرسمي ... فيما يتعلق بالحق في التعليم هناك تحديات متعددة منها الوصول غير المتكافئ وضعف البنية التحتية ... يقدر أن 1 من كل 5 أطفال ومراهقين وشباب لم يلتحقوا بالمدرسة ... أدت محاولة تحويل التعليم إلى الإنترنت أثناء الجائحة إلى تضخيم عدم المساواة في الحصول على التعليم في المنطقة العربية وذلك لضعف الوصول إلى الإنترنت ... التحدي الآخر في المنطقة هو التكامل الإقليمي المحدود حيث يتم توجيه ما يقرب من نصف الصادرات في المنطقة العربية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي منطقة المقصد الرئيسية ... وكان للنزاعات في المنطقة العربية على مدى العقد الماضي عواقب المأساوية ... أدى عدم حل النزاع إلى ترك النازحين في حالة طويلة الأمد من انعدام الأمن ... على الرغم من انخفاض حدة العنف على مر السنين إلا أن العديد من النازحين لم يعودوا إلى ديارهم لأن ظروف العودة غير مواتية ... ارتفع عدد النازحين قسراً في البلدان المتضررة من النزاع من 14.5 مليون في عام 2010 إلى ما يقرب من 25 مليوناً في عام 2021 ما يمثل زيادة بنسبة 72٪ في 11 عاماً ... الفقر هو التحدي الرئيسي الآخر الذي يواجهه البلدان العربية ... بناءً على خطوط الفقر الوطنية 26.94 في المائة من الناس فقراء في عام 2021

... من المتوقع أن تنخفض النسبة قليلاً إلى 26.23 في المائة في عام 2023 ... بالنسبة لأقل البلدان نمواً، لا يزال معدل الفقر مرتفعاً... ارتفع عدد الفقراء في أقل البلدان نمواً من 18.3 مليون في عام 2010 إلى 34.4 مليون في عام 2021 ... ثمانية بلدان من المنطقة العربية صنفت من قبل البنك الدولي على أنها "هشة ومتأثرة بالصراع" وتستضيف 56% من الأشخاص الذين يواجهون الفقر في المنطقة ... يمثل الأمن الغذائي تحدياً في المنطقة العربية تم التأكيد عليه بشكل أكبر خلال جائحة كوفيد19 ... تعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية ... الاعتماد على الواردات الغذائية يجعل البلدان عرضة للتغيرات في أسعار الغذاء والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والصدمات العالمية... تعاني المنطقة العربية من ضعف هيكلي على المستوى المؤسسي حيث تكون الاعتبارات السياسية والأمنية هي الأولوية ... في المنطقة العربية أدت سنوات من الإنفاق العام الضئيل إلى تدهور القطاع الصحي وإضعاف قدرته على تلبية احتياجات المواطنين ... لوحظ تفاوت صارخ في تقديم خدمات الرعاية الصحية بين مختلف المدن والمناطق داخل البلد الواحد ... أدى بطء الإنفاق العام إلى انتشار كبير لنقص التغذية في المنطقة العربية وصل إلى حوالي 12% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 9% ... منذ عام 2013، تتناقص نسبة المراهقين غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة من 22% إلى حوالي 17% ... لكن بعد عام 2019، عكست جائحة كوفيد19 هذا الاتجاه إلى 19% ... مع تفشي الوباء، انخفض معدل النمو العربي بأكثر من 7% ليصل إلى معدل -5.9% في عام 2020 ... نتج عن الوباء ضياع عدد كبير من ساعات العمل خاصة في الربع الثاني من عام 2020 حيث وصلت إلى 20% عندما فرضت معظم الدول حالة إغلاق ... النساء والشباب هم الأكثر ضعفاً والأكثر تضرراً ... بلغ معدل البطالة بين الشباب في المنطقة العربية حوالي 65% مقارنة بالمتوسط العالمي 35% ... أدت التحديات الموجودة من قبل وعدم الاستعداد للصدمات إلى زيادة معدلات الفقر ... كما أدى ضعف الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل إلى بطء شديد للغاية في الحد من الفقر على الرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبياً اعتباراً من عام 2021 ... تظهر توقعات الإسكوا أن معدلات الفقر (باستخدام خط الفقر 1.9 دولار) قبل جائحة كوفيد19 كان من الممكن أن تنخفض من 12.39% إلى حوالي 11.72% في عام 2023، إلا أن انتشار فيروس كورونا أدى إلى بطء شديد في الحد من الفقر حيث تشير التوقعات إلى أن معدلات الفقر ستزداد في المنطقة إلى 13.87% في العام 2023 ... شهدت المنطقة العربية التفاوت في الثروة منذ تفشي وباء كوفيد19 ... أصبح حوالي 8.8 مليون شخص عاطلين عن العمل حديثاً خلال الجائحة في المنطقة العربية ... وزادت حصة الثروة لأغنى 1 في المائة في المنطقة العربية من 37% إلى 45% ... أصبح أغنى 10 في المائة من سكان المنطقة يسيطرون الآن على 81% من صافي ثروتهم مقارنة بـ 75% قبل الوباء ... في عام 2023، سوف يقع 8.5 مليون فقير إضافي في المنطقة في برائن الفقر المدقع بسبب تأثير الوباء ... يقدر أن 97 مليون شخص إضافي يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1.9 دولار بعد الوباء ... حالة الأرض الفلسطينية المحتلة ... شهدنا تكتيف الانتهاكات الإسرائيلية أثناء تفشي الوباء ... سجل عام 2020 أعلى عدد من عمليات الهدم والتهجير للفلسطينيين في السنوات الأخيرة ... في عام 2020، استهدفت القوة القائمة بالاحتلال 848 عقاراً مملوكة للفلسطينيين

في أنحاء الضفة الغربية ... أدت عمليات الهدم والمصادرة إلى نزوح مئات الفلسطينيين وتضخيم تأثير جائحة كوفيد19 ... في أبريل 2020، أعلنت إسرائيل عن خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية رسميًا. على الرغم من تأجيل الضم الرسمي في أغسطس 2020، إلا أن الواقع على الأرض لم يتغير ... في عام 2020 وافقت السلطة المحتلة على أكثر من 12.150 منزلًا في المستوطنات أو قامت بتطويرها، وهو الأعلى منذ عام 2012 ... في عام 2021، تمكنت إسرائيل من إنشاء أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية ... ارتفع عدد المستوطنين من 198.315 في عام 2000 إلى أكثر من 650.000 في أوائل عام 2021 ... سلطت جائحة كوفيد 19 الضوء على الظروف الخطرة التي يواجهها العمال الفلسطينيون ما يجعل حاجتهم إلى الحفاظ على مصدر رزقهم من خلال العمل في إسرائيل والمستوطنات في 'اقتصاد الموت' فعلى سبيل المثال، يخاطر العمال الفلسطينيون بحياتهم أثناء إقامتهم في إسرائيل بسبب عدم وجود تدابير السلامة العامة في أماكن إقامتهم ... استبعدت إسرائيل السكان الفلسطينيين من حملة التطعيم ... وفشلت في ضمان التوزيع العادل للقاحات كوفيد19 أو الوصول إليها في الأرض الفلسطينية المحتلة ... بعد الضم غير القانوني، تتمتع إسرائيل بالسيطرة الكاملة والحصريّة على القدس الشرقية، وبالتالي عليها التزام قانوني بتطعيم جميع سكانها الفلسطينيين ضد كوفيد 19 ... ففي حين تم تطعيم جزء من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، استبعدت إسرائيل مناطق معينة - بشكل رئيسي حي كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين حيث يعيش حوالي 150.000 شخص ... وفي قطاع غزة، يعاني نظام الرعاية الصحية من إرهاق مزمن بسبب الحصار والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل منذ 14 عامًا، والذي لم يتم رفعه حتى أثناء جائحة COVID-19 ... في مايو/أيار 2021 دمرت مئات الضربات الجوية التي نفذتها القوة القائمة بالاحتلال ممتلكات ثمينة وألحقت أضرارًا بها بما في ذلك العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمباني التجارية والسكنية والمرافق التعليمية ... في 2022 يتمتع شخص واحد فقط من بين كل عشرة أشخاص بإمكانية الوصول المباشر إلى المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة ... يقدر معدل الفقر في غزة بنحو 60٪ في عام 2021 (2.3٪ أعلى من ذروة انتشار الوباء) ... ويستهلك المستوطنون أربعة أضعاف المياه التي يستهلكها الفلسطينيون؛"

• **الجلسة الثالثة: "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومواجهة الجائحة"**

- **أدار أعمال الجلسة الدكتور/أمجد شموط، رئيس جمعية مركز الجسر العربي لتنمية حقوق الإنسان، وشهدت مداخلات السيد/خلدون النسور، نائب رئيس مجلس الأمناء بالمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن، والأستاذ/ناصر المري، مدير الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر، والدكتور/مصطفى مريزق، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وسعادة/مقصود كروز، رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالإمارات، والمحامي/أحمد بن عبد الله الشنفرى، عضو اللجنة العمانية لحقوق الإنسان؛**

- **الدكتور/أمجد شموط، رئيس جمعية مركز الجسر العربي لتنمية حقوق الإنسان - تقديم:** "يفترض في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشئة وفق مبادئ باريس الحياد والاستقلالية ... والعمل على النهوض بمنظومة حقوق الإنسان تشريعياً ومؤسسياً ... وعلى إزالة الانتهاكات ومعالجتها مع مختلف الأطراف المعنية ... وعلى دعم جهود بناء القدرات ... ورفع مستوى الوعي الحقوقي في المجتمعات العربية ... مع الإشارة إلى دور الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنسيق الجهود ضمن منظومة العمل العربي الحقوقي ... التحدي الصعب هو كيف تستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حماية وصون الحريات أمام متطلبات ومقتضيات الأمن والسلامة والآداب العامة ... تبقى هذه مقارنة صعبة لإيجاد توازن بين هذه الاعتبارات واحترام حقوق الإنسان"؛
- **السيد/خلدون النصور، نائب رئيس مجلس الأمناء بالمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن:** "بلغ دور المركز إلى حد أنسنة العديد من الإجراءات بالتنسيق والتشاركية مع جهات إنفاذ القانون ... نبه المركز مبكراً - بتاريخ 17 آذار 2020 - من خلال بيان أصدره إلى ضرورة احترام وصون كافة الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في حال اللجوء إلى تطبيق قانون الدفاع وأن يكون التطبيق بأضيق الحدود وبرزت الحاجة الماسة إلى مضاعفة قيمة الدعم الحكومي للمركز وضرورة فتح فروع للمركز في إقليمي الشمال والجنوب ... رصد المركز العديد من أوجه الانتهاك وأصدر بيانات دورية نبه فيها إلى الانتهاك الواقع وطلب بإزالته ومعالجة آثاره ... ترقب المركز الإجراءات الحكومية المتخذة لضمان سلامة المواطنين والمقيمين من العدوى والحد من أثر الجائحة على طائفة من الحقوق ... أعد المركز دراسات وتقارير متخصصة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأردن خلال جائحة كورونا مستندة إلى الرصد الميداني والتحليل الموضوعي منها 'أثر جائحة كورونا على الحقوق المدنية والسياسية' و'التقرير الدوري الثالث حول أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل'"؛
- **السيد/ناصر مرزوق سلطان المري، مدير الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر:** "بادرت اللجنة الوطنية ومنذ اليوم الأول من إعلان الجائحة إلى اتخاذ تدابير ذات طابع استشاري ورقابي وتوعوي ... أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الخط الساخن لتقديم الاستشارات القانونية بعدة لغات (العربية، الإنجليزية، الأردو، الهندية، النيبالية، السريلانكية، الفلبينية والأفريقية السواحلية) ... تواصلت اللجنة الوطنية مع الجهات الحكومية والقضائية في سياق متابعتها ودعمها لأصحاب الشكاوى التي نشئت بسبب ظروف الجائحة ... خاطبت وزير الداخلية للاطمئنان على الأوضاع الصحية للسجناء والمحتجزين في ظروف الجائحة ... خاطبت رئيس المجلس الأعلى للقضاء لتعزيز وحماية حق التقاضي بجميع درجاته من خلال معرفة ما هي التدابير المتخذة ... خاطبت وزير الصحة بشأن التدابير الصحية المتخذة لتقديم الرعاية الصحية لجميع السكان وشرائح المجتمع دون تمييز وعلى قدم المساواة ... تعتبر اللجنة عضواً في اللجنة الوطنية المختصة بفيروس كورونا ... شكلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فريق الزيارات الميدانية والرصد للقيام بالزيارات الميدانية للأماكن المخصصة للحجر الصحي وأماكن الاحتجاز والحبس الاحتياطي وسكن العمال للوقوف على جملة أمور منها الحق في الحصول على

الغذاء ومن أجل التأكد من توزيع المواد الغذائية بشكل عادل على كافة العمال الذين تأثروا بسبب الجائحة ... تم مخاطبة وزارة العمل بالالتماسات المقدمة لدى اللجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثير الحق في الحصول على الغذاء للعمال ... قامت اللجنة بالمشاركة في الأنشطة والبرامج التوعوية والوقائية الوطنية لمواجهة فيروس كورونا وشكلت 'فريق التوعية والتثقيف بجائحة كوفيد19':

■ **السيد/مصطفى مريزق، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب:** "مع ظهور الأعراض الأولى

للأزمة قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإحداث فريق عمل خاص لرصد حالة حقوق الإنسان خلال فترة كوفيد19 من ضمن مهامه الوقاية من الانتهاكات وحماية الضحايا والنهوض بحقوق الإنسان ... حافظ المجلس على تواصل منتظم مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل تبادل المعلومات واقتراح التوصيات ... واصل المجلس تقديم مساهماته في التقارير الوطنية المقدمة إلى مختلف الهيئات الأممية المنشئة بموجب معاهدات صادق عليها المغرب مع تقديم تقارير موازية إلى لجنة الاستعراض الدوري الشامل ... يحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تقديم المشورة والآراء حول مختلف مشاريع القوانين ويعمل كذلك على دراسة مدى تأثير القوانين والسياسات والبرامج الوطنية على خطط التنمية والممارسات الإدارية والميزانيات ... يعمل المجلس على دعم مبادرات المجتمع المدني وتعزيز قدراته وعلى مواكبة مشاركة الجمعيات في مختلف الفعاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة وذلك بشكل متواز ومتوازن على المستوى الترابي عن طريق لجان المجلس الجهوية ... لمس المجلس أن أغلب الدراسات والاستراتيجيات المرتبطة بفترة ما بعد الجائحة قد ركزت خاصة على التداعيات الاقتصادية ولكنها لم تعط للأبعاد المتعددة للتنمية حقها الكامل ... الصحة والتعليم والمساواة والتكنولوجيا هي ذاتها مرتكزات أساسية لمفهوم التنمية ... يجب أن تقوم الحلول المستقبلية على فعالية الحقوق والحريات في علاقتها بالحق في التنمية من خلال مدخل حقوق الإنسان ومدخل الديمقراطية ومدخل التنمية ... الحلول تمر بالضرورة عبر تعزيز الحماية وتعزيز آليات الإنذار المبكر";

■ **سعادة/مقصود كروز، رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالإمارات:** "تأسست الهيئة الوطنية

لحقوق الإنسان في دولة الإمارات بموجب القانون الاتحادي رقم 12/ لعام 2021 وفقاً لمبادئ باريس ... تتمتع الهيئة بالاستقلال الإداري والمالي ... تهدف الهيئة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لأحكام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة والقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة فيما يتعلق بالمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية ... للهيئة مجموعة من الاختصاصات منها المشاركة مع السلطات والجهات المختصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة الإمارات ... إجراء زيارات ميدانية للمؤسسات العقابية والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية وغيرها متابعة أوضاع حقوق الإنسان ... رصد أي انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان والتأكد من صحتها وإبلاغها إلى السلطات المختصة ... تقديم مقترحات بشأن مدى ملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ... تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان في الدول الأخرى ... تلقي الشكاوى الفردية ودراستها وإحالتها إلى الجهات

المختصة ... والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان ... للهيئة مجلس أمناء يتكون من رئيس و11 عضوا ... و6 لجان دائمة معنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان وهي لجنة الحقوق المدنية والسياسية ... ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ... ولجنة العلاقات الدولية والمنظمات غير الحكومية ... ولجنة الشكاوى والرصد والزيارات الميدانية ... ولجنة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ... ولجنة الشؤون القانونية والتشريعية ... وتعمل حاليا الهيئة من خلال لجانها والأمانة العامة على التأسيس ووضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لدعم كافة ملفات حقوق الانسان".

■ السيد/أحمد بن عبد الله الشنفرى، عضو اللجنة العمانية لحقوق الإنسان: "تم تطوير آليات التواصل مع المواطنين والمقيمين عبر خدمة مركز الاتصال وتلقي الشكاوى والبلاغات ... قامت اللجنة باستقبال جميع الشكاوى والبلاغات 'عن بعد' من خلال خدماتها الإلكترونية عبر تطبيق الواتساب (72221966) والرسائل الصوتية المجانية (1970) ... تلقت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان خلال فترة الجائحة أكثر من (135) بلاغا من المواطنين والمقيمين لقضايا إنسانية ... قامت ومن خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بالتدخل المباشر لإيجاد الحلول المناسبة ... قامت اللجنة بتقديم المساعدة القانونية عند طلبها (حوالي 550 مساعدة قانونية خلال فترة الجائحة) ... تابعت اللجنة إصدار التشريعات والقرارات كافة ورصدت الإجراءات وجميع الجهود المتخذة لمواجهة الجائحة ... قامت اللجنة بزيارات لعدد من مراكز التوقيف والسجن المركزي بلغ عددها (9) زيارات للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان ... قامت اللجنة بزيارة بعض الحالات الإنسانية بلغ عددها (16) زيارة شملت زيارة أماكن سكن العمال الوافدين ... تم التنسيق مع اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وحريةهم في العمل والتنقل ... تم تسيير مساعدات غذائية وعينية للمتضررين من الحالة المدارية إعصار 'شاهين' الذي تزامن حدوثه خلال فترة الجائحة ... قامت اللجنة بنشاط إعلامي من خلال إجراء عدد من المقابلات التلفزيونية والإذاعية والصحفية بشأن المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل تعزيز الوعي ... صدر المرسوم السلطاني رقم 2022/75 بتاريخ 4 يوليو 2022 الذي نص على إعادة تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ... أهم التعديلات الجوهرية ... تتمتع اللجنة بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها بما يتوافق مع النظام الأساسي للدولة والاتفاقيات الدولية ... أصبح منصب الرئيس ونائب الرئيس بالانتخاب بدلا من التعيين ... لا يحق التصويت في الاجتماعات للأعضاء ممثلي الجهات الحكومية ... رفع التقرير السنوي إلى جلاله السلطان مباشرة";

■ المتحدثون خلال المناقشات: أكد متحدثون أنه يتعين اعتماد استراتيجيات مستقبلية استشرافية مبنية على مقارنة حقوق الإنسان تستحضر النهج النسقي لتدبير الأزمات بمختلف أنواعها ... ووضع خطط وطنية لتصنيع اللقاحات ... وسياسات الحماية الاجتماعية ... وتطوير المنظومة الصحية وتقوية بنيتها ... وتيسير خدمات الولوج للخدمات الصحية والاجتماعية للفئات الهشة المتضررة من الأزمات";

- **الجلسة الرابعة:** "دور المجتمع المدني في تعزيز احترام حقوق الانسان ومواجهة جائحة كوفيد 19"
- **أدار أعمال الجلسة الأستاذ/علاء شلي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان الكائن مقرها في مصر،** وشهدت مداخلات كل من السيد/عبد الباسط بن حسن، مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان الكائن مقره في تونس، والدكتور/أمجد بهجت شموط، رئيس جمعية مركز الجسر العربي لتنمية حقوق الإنسان الكائن مقره في الأردن، والمستشار/عبد الرحمن الفاخري، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الكائن مقرها في السعودية، والسيد/خضر رصرص المدير العام لمركز العلاج وتأهيل ضحايا التعذيب الكائن مقره في فلسطين، والسيد/الحسن الإدريسي، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والسيد/عرفات الرفيد، مدير مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان الكائن كقره في اليمن، والسيد/إسلام أبو العينين مدير البرامج بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان؛
- **الأستاذ/علاء شلي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان – تقديم:** "المجتمع المدني أكثر دراية باحتياجات المجتمع كونه لصيق به ... خاصة احتياجات الفئات الأولى بالرعاية (المرأة، الشباب، ذوي الإعاقة، كبار السن، الأقليات، طالبي اللجوء) ... كان للجائحة دور إيجابي في أمرين ... الأول إدراك أهمية دور منظمات المجتمع المدني خاصة في المجتمعات متوسطة ومنخفضة الدخل ... الأمر الثاني الإسراع في التحول الرقمي ... بالرغم مما لاحظناه من انعكاس للذكاء الاصطناعي على الخصوصية";
- **السيد/عبد الباسط بن حسن، مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان:** "وباء كورونا امتحان كوني للمنظومات الصحية ... و امتحان لمجموعة من المبادئ والقيم ... البلدان التي تمكنت من استيعاب الصدمة هي بلدان استثمرت في الحوكمة ... واعتبرت الصحة والتعليم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة والاستثمار في التكنولوجيا نوعا من المنفعة المشتركة ... ونوعا من المسؤولية المشتركة ... بحيث يتم إدماج مختلف القطاعات في رسم السياسات والمتابعة والتقييم ... أصدر المعهد العربي لحقوق الإنسان منذ بداية الجائحة برنامج بعنوان 'متضامنات ومتضامنون في مواجهة كورونا، المستقبل يبدأ الآن' ... واعتبر البرنامج أن المشكلة ليست صحية فحسب وإنما مشكلة قيم ... قيم حقوق الإنسان والتضامن والإدماج ... اندمجنا مع عدد من الشركاء في الخطة الوطنية لمواجهة كوفيد19 ... سيما في الحماية والوقاية والتوعية والمساعدة القانونية ... علاوة على حملات إعلامية واسعة من خلال أول قناة إذاعية مختصة في حقوق الإنسان 'السيدة F.M' ... مع الاستفادة من طاقات تطوعية ... والاهتمام بأثر كورونا على التعليم ... وكل ما قمنا به يندرج ضمن مبدأ 'المسؤولية المشتركة' ... ومن الدروس المستفادة ... أمام كورونا نحن أمام سؤال حضاري ... متى سنستثمر في سياسات واضحة للإنسان والمنفعة المشتركة ... في إطار تضامن إقليمي ودولي ... ومتى سنستثمر في العلم على كل المستويات ... وأن نستثمر في التعليم مدى الحياة ... من أجل اكتساب المهارات وأيضا ترسيخ القيم ... وأن نستثمر في حقوق الإنسان";
- **الدكتور/أمجد بهجت شموط، رئيس جمعية مركز الجسر العربي لتنمية حقوق الإنسان:** "مما لا شك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياقات متعددة وفي إطار بنيوي شامل من خلال التدريب وبناء القدرات المؤسسية ورفع مستوى الوعي المجتمعي

بحقوق الإنسان إضافة إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والسعي الى العمل على إزالتها ... شهدت مؤسسات المجتمع المدني جهودا فاعلة على كافة المستويات بالتعاون والتضامن مع أصحاب المصلحة في إطار تكامل الأدوار بين الحكومات والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني ... هذا كله ينعكس إيجابا على تحسين أوضاع حقوق الإنسان ... حوكمة مؤسسات المجتمع المدني تحسین لها"؛

■ المستشار/خالد عبد الرحمن الفاخري، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: "قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منذ بداية الجائحة بتشكيل فرق عمل لمتابعة الأوضاع الحقوقية وضمان تمتع الأفراد في المجتمع بحقوقهم وعدم تأثرهم نتيجة القرارات الخاصة بالأوضاع الصحية ... تم رصد وملاحظة مبادرة الدولة بوضع حزمة من القرارات الرامية لحماية الأفراد وتوفير الأمن الصحي لهم ... تم التنسيق مع بعض مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة لإيصال الأدوية للمحتاج لها في المنازل ... قامت الجمعية بعقد العديد من البرامج بهدف توعية الأفراد بكيفية الاستفادة من الخدمات المقدمة من الدولة وتوعية الأفراد بضرورة الالتزام بالإجراءات المعلنة والرامية لحماية حقوقهم ... ساهمت الجمعية بمعالجة بعض القضايا الأسرية والاقتصادية من خلال التنسيق مع أجهزة الدولة المعنية"؛

■ السيد/خضر رصرص المدير العام لمركز العلاج وتأهيل ضحايا التعذيب: "سارعت دولة فلسطين بتشكيل خلية إدارة للأزمة مكونة من الوزارات ذات الصلة ... ومنظمات المجتمع المدني ... ومنظمات حقوق الإنسان ... أولوياتنا ... التوعية المجتمعية ... والتواصل الاجتماعي ... وإصدار أدلة توعوية وإرشادات نفسية ... وتخصيص اهتمام كبير لفئة الأطفال والفئات الضعيفة وذوي الإعاقة ... وإنشاء الخط الساخن ... وتفعيل العيادات المتنقلة للوصول إلى المناطق النائية والمناطق المكتظة ... أبرز التحديات ... استغلال سلطات الاحتلال أجواء الجائحة لهدم المنشآت الزراعية والسكنية والصناعية ... ومصادرة الأراضي ... واستمرار التضييق على المعابر والحواجز ... المستوطنون تغولوا خلال هذه الفترة ... وزادت وثيرة الاعتقالات والمداهمات والتعذيب"؛

■ السيد/الحسن الإدريسي، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: "بوء الدستور المغربي المجتمع المدني مكانة جعلته شريكا مجتمعيًا يتميز بالقوة الاقتراحية ... من هذا المنطلق كان لزاما عليه القيام بدور مساند للسلطات الحكومية فيما اتخذته من إجراءات لمواجهة الوباء في ظل اتساع موجة انتشاره ... تبوء المجتمع المدني دور توعوي يتمثل في نشر الوعي لدى المواطنين بخصوص خطورة الوباء ... ودور ميداني تقوم فيه التنظيمات المدنية بمساعدة المصالح الحكومية من خلال توفير الموارد البشرية المؤهلة لمعالجة الآثار الناجمة عن الوباء، كتقديم العون للفئات المعوزة، ومدها بالمؤن الغذائية ... ودور رقابي يتجلى في متابعة طبيعة وكيفية تعامل الحكومة مع الوباء ... ومتابعة شكاوى المواطنين خلال فترة الطوارئ وإبلاغهم بمآلها ... أصدرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان خلال شهر مارس 2021 تقريرها السنوي تحت عنوان 'من أجل مقارنة حقوقية لتدبير الأزمات: جائحة كورونا، حالة المغرب نموذجاً' أبرزت فيه وضع حقوق الإنسان بالمغرب في ظل جائحة كورونا ... تم الاعتماد فيه على تقنية الرصد والتتبع وتقييم القرارات المتخذة من طرف السلطات الحكومية ... ومن الناحية المنهجية تم استحضار

المرجعية الحقوقية وذلك بالتركيز على الارشادات والتوصيات التي وجهتها للدول كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الأممية الاخرى ذات الصلة؛

■ السيد/عرفات الرفيد، مدير مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان: "لعبت المنظمات العاملة في

مجال المساعدات الإنسانية والمنظمات الحقوقية التي انخرطت في العمل الإغاثي دور هاماً وأساسياً خاصة مع عجز الجهات المعنية والمنقسمة بين سلطتين في صنعاء (تابعة لجماعة الحوثيين) وفي عدن (الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً) ... بالرغم من أن هذه الجهات اتخذت العديد من القرارات الوقائية بالتنسيق مع المنظمات الإغاثية الدولية العاملة في البلاد إلا أنه ظهرت الحاجة إلى عمل مؤسسات المجتمع المدني للتقليل من تداعيات جائحة كورونا مع الإنكار الشعبي بوجود الجائحة ... كان دور المجتمع المدني تثقيفي وتوعوي بكيفية مواجهة انتشار الفيروس ... ومن خلال تكثيف الحملات حول آليات الحماية والإجراءات التي يجب إتباعها للوقاية ... ومن خلال جمع التبرعات ومساعدة السلطات في إعانة الطبقات الضعيفة ... وشهدت مناطق سيطرة مليشيا الحوثيين نعتيماً على الأخبار المتعلقة بكوفيد19 ما أدى إلى انتشار الفيروس على نطاق فاق قدرتهم على التصدي له طوال أشهر ... ظلت سلطات الحوثيين في صنعاء مصرة على أن إجمالي عدد الوفيات لم يتجاوز أربع حالات ما حجب حقيقة مخاطر الوباء عن عامة اليمنيين ... في غضون ذلك كانت الجثامين تدفن ليلاً وكان الأطباء ممنوعين من الحديث حول ما يجري داخل أجنحة المستشفيات ... وجدت بعض منظمات المجتمع المدني أن العديد من العاملين في القطاع الصحي قد فر من وحدات العزل وكان يتواجد عدد محدود يعمل لطيلة أسابيع ما شكل ضغط ومجهود على العاملين في القطاع الصحي ... وجدت منظمات المجتمع المدني أيضاً بأن المستشفيات الأخرى في المدن لم تكن جاهزة لاستقبال المرضى الذين تظهر عليهم أعراض المرض، فكانوا يصدونهم ويمنعون عنهم العلاج ... لذلك وبمساندة من منظمات المجتمع المدني ودعم من المنظمات الدولية تم فتح مراكز عزل ومراكز علاجية في عدد من المحافظات وتزويدها بالمستلزمات الطبية من أجهزة تنفس صناعي وأسرّة وغيرها من المستلزمات ... فضلاً عن تدريب الكوادر الصحية ... من أبرز النماذج إصدار مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان نشرة توعوية تتضمن المعلومات الأساسية وتجيب على أغلب الاستفسارات الشائعة وتم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ... تم إنتاج فيديو مستوحاة من النشرة التوعوية حول أساليب الوقاية من فيروس كورونا ... في العاصمة عدن تشكل فريق مشترك من منظمات المجتمع المدني وبالتنسيق مع اللجنة العليا للطوارئ تم من خلاله توزيع حقائب صحية وتوعوية وسلال غذائية ومواد أخرى إلى جانب نشرات توعوية ... تم القيام بحملة تعقيم وتطهير بالتعاون مع مصلحة السجون لتنظيف بعض السجون المكتظة في مختلف المناطق التي تحت الحكومة الشرعية ... هناك العديد من التحديات مثل فكرة تنميط منظمات المجتمع المدني في صورة ضعف القدرات واستبعادها من التنمية والميل إلى استبعادها من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات ... كما يواجه المجتمع المدني في اليمن تحديات كبيرة في هذه المرحلة من الصراع المسلح إذ يحتاج إلى مساعدة حقيقية تتجاوز مجرد التمويل ... هناك تحديات جوهرية تواجه عمل منظمات المجتمع المدني

اليميني ويرجع ذلك إلى دورة الحرب والعنف والتدخلات الإقليمية لمحاولة احتواء هذه المنظمات والسيطرة عليها؛

■ السيد/إسلام أبو العينين، مدير البرامج، المنظمة العربية لحقوق الإنسان: "كشفت الأزمة عن خلل بنيوي في التوجهات والأولويات الاقتصادية بتراجع النمط الإنتاجي والتوجه نحو الاقتصاد الريعي وتراجع دور الدولة الوطنية الاقتصادي ... كما كشفت الأزمة عن اختلالات في أولويات الإنفاق العام خاصة عند مقارنة موازنات الصحة والتعليم والبحث العلمي بموازنات الإنفاق على التسليح والأمن (دونما تقليل من اعتبارات الأمن والاستقرار) ... كشفت الجائحة أن آثار السياسات التمييزية واللامساواة يمكن أن تصبح أكبر عبئا وتحديا ... وأن تراجع الحريات واحترام حقوق الإنسان قد أدى إلى تعميق فجوة الثقة بين السلطات والمجتمع وبالتالي التأثير السلبي على امتثال المجتمع للإرشادات العامة ... تم تسجيل ضعف الإحصاءات والبيانات ما يؤثر سلبا على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب ... تم رصد مخاطر احتكار سلطة عالمية على المجال الافتراضي على نحو يضعف السلطة الوطنية ... تزايدت معدلات العنف المنزلي الموجه ضد النساء والأطفال ... تفاقمت أزمات كبار السن وهم الأكثر عرضة لمخاطر الوباء والأكثر حاجة للرعاية ... تصاعدت السياسات العدوانية للاحتلال الاسرائيلي في سياق الانشغال العربي والدولي بالجائحة ... تم رصد الحملة الإسرائيلية على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية وهناك مخاوف من تعرضها لمزيد من الانتهاكات والتضييق ... بالمقابل ... تم إعادة الاعتبار لدور الدولة وواجباتها الاجتماعية ... تم إعادة توجيه أولويات الإنفاق العام لسد الاحتياجات القائمة ... تم إعادة الاعتبار لأهمية البحث العلمي وألويته (مع ضرورة إيلاء الاهتمام لأن يكون البحث العلمي في مقدمة الأولويات بصفة مستدامة وليس بصورة استثنائية) ... تم تأكيد محورية دور المجتمع المدني وألوية إسقاط القيود التي تعيق تعزيز مساهماته ... تم إعادة الاعتبار لدور الأسرة والتواجد مع الأبناء والآباء والأمهات واستكشاف بعضهم البعض بعد تأثير التكنولوجيا الحديثة على العلاقات الأسرية؛

■ المتحدثون خلال المناقشات: "شهدنا وضعنا يحتاج ويستوجب ترقية المرافق الصحية ... سيما في السجون ... مع طرح سؤال ... هل الإفراج عن الموقوفين في هكذا ظروف يخفف الضغط عن السجون أم يؤدي إلى ازدياد معدلات الجريمة ... على صعيد آخر من المهم تعزيز التضامن العربي ... سيما فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة ... وعلى مستوى اللقاحات شهدنا إشكالا كبيرا في العدالة الدولية لتوزيع اللقاحات لما شهده الأمر من احتكار... في وقت استفاد البعض من الجرعة الثالثة افتقد الكثيرون الجرعة الأولى ... ناهيك عن الإشكالية القانونية المتعلقة بإجبارية التلقيح مع إعفاء الشركات المصنعة للقاحات من المسؤولية؛"

• الجلسة الخامسة: "أثر جائحة كوفيد19 على المرأة والفتاة العربية "

- أدارت أعمال الجلسة السفارة/منى عمر ، عضو المجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية، وشهدت مداخلات كل من السيدة/أنسام العبايجي، المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي بالمفوضية السامية لحقوق الانسان، والدكتور/ثامر الحلفي، مسؤول فريق التنمية المستدامة والعدالة للجنسين بالمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالقاهرة؛
- السفيرة/منى عمر ، عضو المجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية - تقديم: "أثر الجائحة ليس فقط على الجيل الحالي لكن سيستمر على أجيال قادمة ... أثبتت التقارير أن هنالك اختلاف كبير في تأثير جائحة كورونا ما بين الرجل والمرأة ... وعمقت الجائحة الفجوة بين الجنسين ... وحصلت انتكاسة فيما سبق وحققته المرأة من مكاسب ... جائحة كورونا حالة صحية وأزمة اقتصادية واجتماعية ونفسية ما جعلها أزمة في صميم حقوق الإنسان ... يجب أن تكون حقوق الإنسان محور جهود التصدي للجائحة وتبعاتها";
- السيدة/أنسام العبايجي، المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي بالمفوضية السامية لحقوق الانسان: "كان للمرأة جانب كبير في التأثر بالجائحة بصورة مختلفة ومباشرة ... فبسبب أدوارها الرعائية داخل الأسرة وضع عليها عبء أكبر في رعاية المرضى من أفراد الأسرة وكبار السن ... إضافة الى إغلاق المدارس وتبني التعلم عن بعد ... ترتب عن ذلك مسؤولية إضافية لمتابعة الأولاد وأدائهم وأدائهن المدرسي ... وكان أيضا للمرأة النصيب الأوفر في التسريح والاستغناء ... بمعنى أن البطالة بين النساء قد ازدادت وارتفعت بنسبة أعلى من الرجال ... إذا دققنا أكثر سنجد أن حالات العنف المنزلي تجاه النساء والأطفال قد ازدادت ... مما حدى ببعض البلدان لزيادة عدد الخطوط الساخنة لاستلام شكاوى العنف ... العنف ضد العاملات المنزليات أيضا ازداد بشكل ملحوظ في الكثير من البلدان ... وحرمانهن من أجورهن ووضعهن في ظروف صعبة بسبب طبيعة عملهن ... على صعيد آخر تشكل النساء نسبة عالية من مقدمي الخدمات الصحية وبالأخص التمريض ... في بعض بلدان المنطقة كل ممرض رجل يقابله عشرة ممرضات نساء ... ما جعل النساء بالخطوط الأمامية ... في ميداني الصحة والتعليم ليس هناك تمييز كبير بين الفتيان والفتيات في تلقي الخدمات الصحية والتعليمية ... لكن الفجوة تتسع بشكل كبير في المشاركة السياسية الاقتصادية والحصول على فرص عمل متساوية ... وبالنسبة لجهود التعافي ... يجب البدء حالا في مراجعة القوانين والتعليمات التي تضع عائقا أمام مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة السياسية منها والاقتصادية لكون بعض الاجراءات تحتاج الى سنوات لكي تأتي أكلها لذا علينا ان نبدأ اليوم ... وعلى المدى الطويل مراجعة شاملة للمنظومة المفاهيمية التي تمنع مشاركة المرأة ... علاوة على إعادة النظر بالقوانين التي سنت منذ عقود دون مشاركة المرأة في صياغتها";
- الدكتور/ثامر الحلفي، مسؤول فريق التنمية المستدامة والعدالة للجنسين بالمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية: "المساواة بين الجنسين: تؤثر الأعراف والسلوكيات والأدوار الجنسانية على قدرة النساء والرجال على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمعلومات والتعليم ... وقدراتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة

بصحتهم والتصرف بناءً عليها ... يؤدي التمييز وعدم المساواة بين الجنسين إلى إلحاق الضرر بالنساء والفتيات من خلال زيادة الحواجز التي تحول دون الوصول وتقييد سلطتهن في صنع القرار ... النساء والفتيات هم أكثر عرضة للتحرش ... والعنف القائم على النوع الاجتماعي .. والوصم ... والتمييز خارج البيئات الصحية وداخلها ... أو يواجهون مقدمي خدمات صحية غير مجهزين لتلبية احتياجاتهم الخاصة ... يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة فهم الاحتياجات الخاصة بالجنس والاستجابة لها والحواجز التي تعترض الصحة ... والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة والتمييز داخل البيئات الصحية (بما في ذلك داخل القوى العاملة الصحية) ... ومعالجة الاختلالات والعمل على تغيير النوع الأوسع من القواعد والقوالب النمطية والممارسات ... فضلاً عن القوانين والسياسات التمييزية التي تديم عدم المساواة داخل المجتمع".

■ **المتحدثون خلال المناقشات:** "هنالك تفاوت في حقوق المرأة من بلد لآخر وفق الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع ... نحتاج سياسات وخطط وبرامج وتشريعات لترقية حقوق المرأة وتطويرها في إطار حماية النوع الاجتماعي في مجتمعات تغلب عليها سمة الذكورية ... هنالك انفتاح لتمكين المرأة لكن في إطار متواضع ومحدود ... مثال على ذلك إشكالية التمثيل الانتخابي ... عدد المعينات في الدوائر الحكومية يفوق عدد المنتخبات ... علماً أنه في حالات عدة تنحاز المرأة نفسها للرجل ... ونسجل بارتياح أن عدد النساء في البرلمان العراقي في تشكيلته الحالية يتجاوز الكوتا المحددة لهن .. علماً أن البعض يعتبر الكوتا منة ذكورية ... التشريع والتربية والثقافة والتمكين الاقتصادي هي ثلاث مداخل لتعزيز حقوق المرأة ... وتبقى الإشكاليات مطروحة على مستوى سبل الانتصاف ما يقتضي الاشتغال بشكل أكبر على الاستماع والوساطة وتقديم الاستشارة القانونية ... ونحتاج تحقيق إنجازات والحفاظ عليها ... وضرورة إيجاد آلية مستدامة لتبادل التجارب الفضلى والاستفادة منها";

● **الجلسة السادسة:** "أثر جائحة كوفيد-19 على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية لفئات معينة في المجتمع"

■ **أدار أعمال الجلسة السيد/عبد الباسط بن حسن، مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان، وشهدت** مداخلات كل من وزير مفوض/طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي تحدث عن أثر الجائحة على كبار السن، والسيد/ناصر مسلم، مدير عام التنمية والنوع الاجتماعي بالمجلس القومي للأمم المتحدة والطفولة بجمهورية مصر العربية والذي تحدث عن أثر الجائحة على الطفل، والسيد/مهنا العزة، الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمملكة الأردنية الهاشمية والذي تحدث عن أثر الجائحة على الأشخاص ذوي الإعاقة، والسيد/أحمد محسن، نائب الممثل الإقليمي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي تحدث عن أثر الجائحة على المشردين داخليا، والسيدة/ميادة سراج الدين، ممثلة المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة والتي تحدثت عن أثر الجائحة على العمال المهاجرين؛

- السيد/عبد الباسط بن حسن، مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان - تقديم: "علينا الخروج من ثقافة جلد الذات ... وتثمين ما أنجز ... ومواصلة العمل على مواجهة التمييز والإقصاء والتهميش ... استفدنا من دروس كثيرة خلال الجائحة ... سواء في فترتها الأولى فترة الصدمة ... أو فترتها الثانية فترة المواجهة ... أو فترتها الثالثة فترة مواصلة التعود على الوباء ومحاولة إيجاد خطط مستدامة لمواجهة أي من المواجهات القادمة ... ويبقى هدفنا تحقيق تنمية مستدامة أكثر عدالة ومساواة وإدماجاً؛"
- وزير مفوض/طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية - أثر الجائحة على كبار السن: "يجب التركيز على أهمية الوصول إلى كبار السن من خلال التواصل المستمر معهم بما يساهم في منع العدوى وتقليل النتائج السلبية ... مع مراعاة الفوارق الثقافية والتعليمية في مخاطبة كبار السن من خلال تقديم المعلومات باستخدام اللهجات المحلية والأدوات المناسبة لتلك الفئات ... وجه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمواثمة الاستراتيجية العربية لكبار السن المعتمدة في قمة تونس عام 2019 بما يمكن من التخفيف من التداعيات على فئة كبار السن ... تهدف هذه الاستراتيجية إلى أن يعيش كبار السن من الجنسين برفاه في محيط المشاركة الكاملة بحلول عام 2029 دون أي شكل من أشكال الإقصاء والتمييز' ... أطلقت القمة العربية هذه الاستراتيجية تحت شعار 'كبار السن عطاء متواصل وحقوق مضمونة' ... موجّهة رسالة تحت عنوان 'مجتمعات عربية قادرة على توفير مقومات العيش الكريم والمستدام لكبار السن ومحترمة لحقوقهم دون فجوات' ... وجاري إعداد مشروع قانون عربي استرشادي لحماية حقوق كبار السن' بتنسيق وثيق مع الجمهورية التونسية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والاسكوا";"
- السيد/ناصر مسلم، مدير عام التنمية والنوع الاجتماعي بالمجلس القومي للأمم المتحدة والطفولة بمصر - أثر الجائحة على الطفل: "نجا الأطفال حتى الآن وإلى حد كبير من أشد أعراض هذا المرض حدة ... إلا أن حياتهم انقلبت رأساً على عقب ... أولاً، التعليم ... فجميع الطلاب تقريباً لم يذهبوا إلى المدرسة ... عرضت بعض المدارس إمكانية التعلم عن بعد، ولكن هذا غير متاح للجميع ... الأطفال في البلدان التي تكون فيها خدمات الإنترنت بطيئة وباهظة التكلفة محرومون بشدة من هذه الفرصة ... ثانياً، الغذاء ... إن 310 ملايين من التلاميذ - وهو رقم مذهل يضاهي نصف مجموع عدد التلاميذ على الصعيد العالمي - يعولون على المدرسة للحصول على مصدر للتغذية اليومية بشكل منتظم ... وحتى قبل أن تظهر جائحة كوفيد19، كان العالم يواجه معدلات غير مقبولة من سوء التغذية والتقرم لدى الأطفال ... ثالثاً، السلامة ... فمع خروج الأطفال من المدارس، وفي ظل الحجر المفروض على مجتمعاتهم المحلية وتزايد حدة الركود العالمي، تزداد مستويات إجهاد الأسرة وقد يكون الأطفال ضحايا وشهودا في آن واحد فيما يخص حوادث العنف المنزلي والاعتداء ... ومع إغلاق المدارس، تعوزنا آلية هامة للإنذار المبكر ... رابعاً، الصحة ... إجبار الأسر الفقيرة على تقليص نفقاتها الصحية والغذائية الأساسية وهو ما يؤثر بصفة خاصة على الأطفال والنساء الحوامل والأمهات المرضعات ... وقد علّقت حملات التحصين ضد شلل الأطفال ... وتوقفت حملات التحصين ضد الحصبة في ما لا يقل عن 23 بلدا ... وعندما تتحمل الخدمات الصحية عبئا

يتجاوز طاقتها، تقل فرص حصول الأطفال المرضى على الرعاية الصحية ... ومع تسارع وتيرة الركود العالمي، يمكن أن تقع وفيات إضافية في صفوف الأطفال تتراوح بين 180 000 و 300 000 حالة وفاة في عام 2020 ... لذا يجب بتقديم المساعدة الاقتصادية بما في ذلك التحويلات النقدية إلى الأسر منخفضة الدخل والتقليل إلى أدنى حد من حالات توقف الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية للأطفال ويجب علينا أيضا أن نعطي الأولوية لأكثر الفئات ضعفاً - الأطفال في حالات النزاع؛ والأطفال اللاجئين والمشردون؛ والأطفال ذوو الإعاقة"؛

■ السيد/مهند العزة، الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأردن - أثر الجائحة على الأشخاص ذوي الإعاقة: "الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأقلية الأكبر ... تقديرات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي تقول إن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة يزيد على بليون شخص حول العالم ... ولا تقل النسبة في أي مجتمع من المجتمعات عن 15% ... هذه الفئة كان ينبغي أن تكون الأولى بالرعاية والحماية خلال الجائحة ... لكن ما تم رصده هو عكس ذلك ... فعلى مستوى التعليم عن بعد لم تكن المنصات الرقمية مجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة ... حيث افتقدت لأشكال ميسرة ... وكان الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والتوحد الأكثر تضررا ومعاناة ... الخروج اليومي ولونصف ساعة هو جزء من العلاج بالنسبة لذوي الإعاقات الذهنية ... لكن حرموا نتيجة الحظر الشامل ... وصاحب ذلك ازدياد نسب العنف المنزلي ... قمنا في المجلس الأعلى بإعداد إرشادات للتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة حال إصابتهم بالفيروس وتم تبنيها من قبل وزارة الصحة في الأردن ... يجب أن تكون خطط الاستجابة شاملة مستوعبة للجميع ... تأمين رغيف الخبز والتعويضات المالية مهم ... ويبقى البعد الخاص بالمسلكيات والحقوق والحريات لا يقل أهمية"؛

■ السيد/أحمد محسن، نائب الممثل الإقليمي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعمان - أثر الجائحة على المشردين داخليا: "جائحة كورونا زادت سوءا على ما هو سيء، لأن الوضع سيء ... يشهد العالم حاليا 100 مليون لاجئ ونازح ... الوضع في أوكرانيا زاد الأمر سوءا ... لغة الأرقام مؤلمة ومعبرة ... في بداية التسعينات كنا نتحدث عن 5.5 مليون لاجئ فلسطيني ... واليوم 30% من اللاجئين والنازحين حول العالم موجودون في المنطقة العربية ... وهي نسبة مرعبة ... اليمن مثلا يستضيف ربع مليون لاجئ ... وخلال أزمة كورونا (100) دولة ممن أغلقوا حدودهم أغلقوها أيضا تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء علانية ... وحتى تاريخ اليوم (20) دولة تنتهج هذه السياسة ... كما أثرت الجائحة على عودة اللاجئين إلى أوطانهم ... وتأثر التمويل بشكل كبير ... تحتاج المنطقة إلى 2.7 مليار دولار وتحصلنا على 48% فقط"؛

■ السيدة/ميادة سراج الدين، ممثلة المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة - أثر الجائحة على العمال المهاجرين: "الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها بحث المكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة الدولية المعنون 'تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفي 19 على المهاجرين والنازحين - وجهات نظر مستمدة من دول شمال إفريقيا' ... تمت هذه الدراسة بالتركيز على دولتين عربيتين وبالاستناد لعينات أقل عددا

ولبيانات متطابقة من أربع دول أخرى ... هنالك ضرورة للنظر إلى جائحة كوفيد 19 من منظور اجتماعي واقتصادي ... عانى المهاجرون من خسارة مالية كبيرة خلال فترة الجائحة ... كان لذلك أثره على قدرتهم على إعالة أنفسهم ليكونوا آمنين وأصحاء ... وعليه، يجب رصد ذلك عن كثب ... إن المهاجرين يتأثرون بشكل غير متناسب بالجائحة اقتصاديا واجتماعيا ... إن السياق الاجتماعي الاقتصادي الوطني له تأثير كبير على مستوى التناغم أو الصراع مع المجتمعات المضيفة ... إن صور المهاجرين المختلفة ومناطقهم الجغرافية تتأثر بالجائحة بشكل مختلف ما يستدعي تصنيف البيانات طوال الوقت .. يجب توفير الموارد اللازمة والعمل على استدامتها دعما لاستمرار العمل لفهم التغييرات ورصدها وبناء شراكات وبرامج قائمة على الأدلة لضمان عدم تخلف أحد من الركب"؛

■ **المتحدثون خلال المناقشات:** "هناك تجاهل للحقوق الثقافية التي تميز منطقتنا والتي بكل تأكيد تأثرت بالجائحة ... توقفت الكثير من الأنشطة الثقافية ... المعارض والاحتفالات والتجمعات الثقافية علاوة على الممارسات الدينية الجماعية مثل الموالد الدينية ... مع الحظر الشامل نهجت بعض الدول خطة تدريب أرباب الأسر لتخفيف وطأة الإغلاق على ذوي الإعاقة ... غالبا ما ينظر إلى اللاجئين باعتباره عبئ على الدولة بينما نراه في دول أخرى يندمج في سوق العمل ويتحول إلى منتج في سوق العمل بالرغم من أنه يأتي من ثقافة مختلفة ... العديد من الدول لم يكن لديها القدرة على المواجهة السريعة ولا الإمكانيات الطبية أو حتى سياسات واضحة، وعليه فإن الجائحة مثلت فرصة لتقييم الوضع ... كان لتوفير المشورة الأسرية من خلال البرامج الحوارية والإذاعات أثر كبير في تلبية احتياجات شرائح كبيرة من المجتمع، خاصة إنشاء غرف مشورة نفسية للأطفال ... يجب أن تستمر المبادرات التي أطلقت خلال فترة الجائحة"؛

● **الجلسة السابعة: "دور الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي خلال أزمة كوفيد-19"**

■ **أدارت أعمال الجلسة السيدة/أنسام العبايجي، المستشار الإقليمية للنوع الاجتماعي بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،** وشهدت الجلسة مداخلات كل من السيدة/جسي شاهين، المسؤولة الإعلامية بالمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيروت، والسيد/محمد علي النصور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد/خليل إبراهيم كاظم حمداني، خبير لجنة حقوق الإنسان العربية بجامعة الدول العربية؛

■ **السيدة/أنسام العبايجي،** المستشار الإقليمية للنوع الاجتماعي بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان **تقديم:** "اتخذت الدول والحكومات مجموعة من الإجراءات الاحترازية فرضت قيود على تبادل المعلومات والتمتع بحرية الرأي والتعبير ... كما واجه بعض نشطاء حقوق الإنسان بعض القيود"؛

■ **السيدة/جسي شاهين،** المسؤولة الإعلامية بالمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان **في بيروت:** "ترحب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالجهود الحثيثة التي تبذلها هيئات الاتصالات والمعلومات في مواجهة أزمة كوفيد 19 بما في ذلك مشاركة المعلومات المنقذة للحياة وكشف المعلومات المضللة ... وتعزيز الحصول على الحق الأساسي للانتفاع بالمعلومات ... وتعزيز استخدام وسائط الإعلام التي تستهدف الصالح العام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد التعليم المفتوحة للتعليم

الإلكتروني واتصال الناس ببعضهم بعضاً عبر الإنترنت ... تراقب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن كثب تأثير الأزمة على حرية وسائل الإعلام ... وسلامة الصحفيين ... والحق الأساسي للانتفاع بالمعلومات ... تلتزم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتغطية الجوانب الحقوقية لوباء كوفيد19 ... اتضح أن كورونا تُصالح الجمهور مع الإعلام التقليدي ... هذا المعطى الواقعي يجد تفسيره التجريبي فيما توصل إليه "معهد رويترز لدراسة الصحافة" التابع لجامعة أكسفورد البريطانية من نتائج وخلصات في تقريره السنوي للعام 2020 حول الأخبار الرقمية ... أكد التقرير تحقيق القنوات التلفزيونية (في ست دول من مختلف القارات، شملها استبيان أجري مطلع أبريل/نيسان 2020) "قفزة" -يمكن اعتبارها كبيرة- في نسب اعتمادها كمصدر للأخبار، مقارنة بشهور قليلة قبلها" ... تقدر أحدث الإحصاءات عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الناشطين حول العالم حتى العام 2020 بنحو 3.8 مليارات شخص ... أي ما يقارب نصف سكان العالم ... وبعد انتشار فيروس كورونا زاد هذا العدد إلى حوالي الأربعة مليارات شخص ... وفي زمن كورونا، أدت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً إنقاذياً لأشخاص كثيرين من الذين يعانون خلال الحجر بسبب العزلة ... لكن زيادة المستخدمين لا ينعكس إيجاباً بالضرورة ... فقد وقر الوباء بيئة خصبة لكل خبير في الاحتيال، وكل بائع قصص مفبركة، وكل مروج لنظرية المؤامرة، وكل متصيّد للفرص على الإنترنت ... ومن أجل تصحيح المعتقدات الشعبية حول الوباء، كان من اللافت إقدام منظمة الصحة العالمية على مواجهة ما وصفته بـ"الوباء المعلوماتي" من خلال نشاطها في تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات الصحيحة على مدار الساعة وعبر منصاتها التي تنشر بلغات عدة ... كما أطلقت الأمم المتحدة، لهذه الغاية، مبادرة "Verified" المعنية بمشاركة المحتوى الموثوق به حول الوباء ... ولمواجهة هذا التحدي في انتشار المعلومات المغلوطة والتحكم بها بمقدار كبير، عينت منظمة الصحة العالمية 20 موظفاً وبعض الخبراء الاستشاريين في مجموعات الاتصالات التابعة لها لمكافحة المعلومات المغلوطة بالتعاون مع Facebook وTwitter وTencent وPinterest وتيك توك ... كان لافتاً كيف تحرك موقع تويتر، الأكثر تداولاً في العديد من الدول العربية، ليعلن حظر المحتوى المضلل حول الوباء وليقول إنه سيزيل أي محتوى يروج لمزاعم غير محددة ومضللة بشأن فيروس كورونا ... جاء حديث تويتر بهذا الشأن في أعقاب إعلان مشترك لكل من فيسبوك وغوغل ومايكروسوفت، تعهدوا فيه بالعمل مع الحكومات لمحاربة المعلومات المضللة، وللمساعدة على الاتصال بأولئك الذين وضعوا أنفسهم قيد العزل الشخصي ... وفي إطار الضرورة الملحة لمعالجة أزمة الصحة العامة، أعلنت أكثر من 80 حكومة حول العالم حالات الطوارئ ... لكن لم تقم معظم هذه الدول بإخطار الأمم المتحدة كما هو مطلوب من قبل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعديد من تدابير الطوارئ تفتقر إلى بنود "انقضاء الوقت" المعروفة أيضاً تحت اسم "شروط الغروب" أو sunset clauses ... وفي حين أن القيود المؤقتة على ممارسة حقوق الإنسان على أساس الصحة العامة يمكن أن تكون مشروعة بموجب القانون الدولي، فقد أدت هذه التدابير في بعض الحالات إلى آثار غير متناسبة ولا تستوفي الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء لتقييد الحقوق ... يتطلب الاختبار أن يكون القيد (1) ملزماً بحسب القانون، (2)

ضروريًا للهدف، و (3) لغرض مشروع على النحو المحدد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ... وجهات النظر النسائية مفقودة تمامًا في التغطية الإعلامية خلال الجائحة ... ويعني غياب وجهات نظر المرأة في التغطية الإخبارية المتعلقة بكوفيد 19 أن تأثير المرأة محدود على اتجاهات صنع السياسات ... نتيجة لذلك تتعرض النساء لخطر أكبر من أي وقت مضى لمزيد من التهميش داخل المجتمعات المختلفة وسط أكبر أزمة صحية عالمية في حياتنا؛

السيد/محمد علي النصور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "القانون الدولي يعترف بحالات الطوارئ وبتعليق بعض الحقوق ... وليس كلها ... وهناك في القانون الدولي معايير لأي إجراءات طوارئ تخص مواجهة الكوارث والأزمات يجب على الدول الالتزام بها ... أولها أن تستند الإجراءات على قانون ... وأن يكون الإجراء مؤقت من حيث الزمن وغير مستمر ... وينتهي بانتهاء الوباء ... فهناك دول كافحت الوباء وفق معيار أمني ... مع أن الوباء يقاوم بشكل أساسي برفع الوعي ... والوعي متصل بالصحافة ... وهنا يطرح السؤال ... هل بالهيئات الصحية أجهزة إعلامية مختصة بمخاطبة الجمهور ... والتصدي للإشاعات ... حيث تنتشر الشائعات عند غياب المعلومة وعدم وجود شفافية في التواصل بين الجهات المسؤولة عن مكافحة الوباء والجمهور ... ثم يأتي المعيار الثالث لحالات الطوارئ وهو النسبية والتناسب ... فلا يعقل إيقاف صحفي لنشره خبرا ما بحجة قانون الطوارئ ... أما المعيار الرابع والأخير فهو عدم التمييز سيما بين الرجل والمرأة ... وعلى صعيد آخر زاد استعمال شبكات التواصل الاجتماعي خلال الأزمة الصحية ... لكن مازالت هنالك منطقة رمادية في نشر المحتوى ... فيسبوك مثلا تطبق معايير مجتمعية ... لكنها تتفاوت من دولة لدولة ... وهذا الأمر لا يزال مصدر بحث ... ونأمل أن تكون هنالك في المستقبل شفافية أكثر للشركات المسؤولة عن شبكات التواصل الاجتماعي ... ويجب القول بأن البناء للمستقبل يتطلب التخطيط من الآن ... بدءا بالاستثمار في القطاعين الصحي والتعليم وفي المجال التكنولوجي؛"

■ السيد/خليل إبراهيم كاظم حمداني، خبير لجنة حقوق الإنسان العربية - لجنة الميثاق: "تعدّ جائحة كوفيد19 أول جائحة في التاريخ تُستخدم فيها التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على مثل هذا النطاق الواسع لإحاطة الناس وإعلامهم والحفاظ على سلامتهم وإنتاجيتهم والتواصل فيما بينهم ... في الوقت ذاته، فإن التكنولوجيا التي نعتمد عليها للتواصل والإطلاع تفسح المجال لوباء معلوماتي مضخم ما فتئ يقوّض جهود الاستجابة العالمية ويهدد التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة ... ما زالت المعلومات المضللة تنتشر على الإنترنت بسرعة أكبر من انتشار فيروس كورونا نفسه ... إن هذا السيل الهائل من المعلومات يقوض الجهود المبذولة ... وينشر الذعر والارتباك اللذين لا داعي لهما ... ويعزز الانقسام في الوقت الذي يعد فيه التضامن والتعاون ضروريين لإنقاذ الأرواح وإنهاء الأزمة الصحية ... هناك فيض من نظريات المؤامرة الغامضة، تتراوح بين مزاعم بأن الفيروس هو محاولة مقصودة لإخلاء العالم من سكانه والنية في إشعال فتيل حرب بيولوجية عالمية ... إن انتشار المعلومات المضللة على الإنترنت، والتي تشمل مجالات تتراوح من السياسة إلى التنشئة، يشكل أحد التحديات الكبرى في عصرنا هذا. وفي سياق

طوارئ الصحة العمومية الراهنة، يمكن للتضليل أن يقوض جهود مكافحة المرض واحتوائه، وأن يؤدي إلى عواقب مهددة للحياة... تستخدم منظمة الصحة العالمية، بوصفها الهيئة الدولية الرائدة في مجال الصحة، موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر معلومات عن الصحة العمومية في جميع أنحاء العالم... تقف شركات التواصل الاجتماعي في الخطوط الأمامية في مواجهة التحدي المتعلق بالمعلومات؛

- **متحدثون خلال المناقشات:** "كانت الجائحة اختباراً لمدى مصداقية وسائل التواصل الاجتماعي... نشر المعلومات بطريقة عشوائية أثار الهلع بين السكان مما حدا ببعض الدول إلى تحديد مصدر وحيد للمعلومات حول انتشار الوباء... وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين ولا بد من وضع قواعد وأخلاقيات جديدة لمنصات جديدة... هناك فجوة بين تصديق الدول على المعاهدات والتطبيق... في مسألة أن تكون الدولة هي الجهة الأساسية للمعلومات، اتبعت دول عربية هذا النهج حيث حثت المواطنين على الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية المختصة مثل وزارة الصحة... بعض الدول اتبعت نهجاً إيجابياً لمراعاة شعور المواطنين من حيث الإشارة إلى حالات الشفاء قبل حالات الوفاة... المؤكد أنه ليس لدى كل الدول العربية صناديق لمواجهة الأزمات والأوبئة؛"

• الجلسة الثامنة – الختامية: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام

- **سعادة السيدة/ندى الناشف، نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:** "إننا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نقدم تصوراً لمستقبل أفضل في التعامل مع الأزمات من منظور يراعي حقوق الإنسان ويضع الناس في مركز الاستجابة... نهج يركز على معالجة انعدام أوجه المساواة والتميز والإقصاء والحرمان... وكفالة مشاركة الجميع... ووضع ميثاق اجتماعي... وبناء استجابات على النطاق العالمي... تتطلب المعالجة من الدول الاعتراف في استجاباتها بأن الأشخاص المهمشين أكثر تأثراً بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية... بناء على ذلك على الدول اتخاذ خطوات لتلبية احتياجات المجموعات المعرضة للتمييز والتميز... تتوقف الاستجابة الفعالة على إفساح المجال أمام الجميع للإسهام في جهود الاستجابة... وهذا يتطلب وجود حيز متاح للمجتمع المدني وتدفق حر وتبادل للمعلومات دون قيود وذلك بغية استجابة عملية التعافي للاحتياجات الحقيقية وعدم ترك أحد خلف الركب... دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وضع ميثاق اجتماعي جديد بين الحكومات والناس والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الرئيسيين لكفالة التوظيف والتنمية المستدامة والتغطية الصحية للجميع والحماية الاجتماعية على أساس المساواة في الحقوق والفرص للجميع؛"

- **السفيرة/نادية عيسى جفون، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية - لجنة الميثاق:** "نصف دول المنطقة تقريبا تواجه أزمات مختلفة... تعرف المنطقة العدد الأكبر من اللاجئين والنازحين قسراً داخلياً في العالم... لم يتم تحقيق الكثير من الإنجازات على صعيد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم والبنية التحتية... إن جائحة كوفيد19 والتحديات الجديدة الناشئة في

أعقاب الحرب الدائرة في أوكرانيا تندر بتباطؤ التقدم أو حتى بتأخيرها ... تشكل الحماية الاجتماعية إحدى الأدوات الرئيسية للحكومات في استجابتها للصدمة التي تسببت بها الجائحة للأسر والشركات ... وجرى توسيع العديد من برامج الحماية الاجتماعية سواء رأسيًا أو أفقيًا وطبقت برامج جديدة لحالات الطوارئ، وحشد التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد ... سلطت الجائحة الضوء على ضرورة جعل التماسك الاجتماعي والتضامن والرعاية محور التعافي من أجل بناء قدرة على مواجهة الأزمات في وجه الصدمات المستقبلية ... من أجل ضمان تعافي منطقة الدول العربية بشكل سليم من أثر الجائحة، لا بدّ من بذل جهود أكبر لحماية الفئات الأكثر ضعفًا وتمكين المواطنين وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون، وتعزيز فعالية الأنظمة واستجابتها ... يجب تركيز جهود التعافي على تعزيز الثقة والإدماج والتماسك الاجتماعي ... يمكن لبلدان المنطقة السعي إلى بناء السلام، وتجنب اندلاع النزاعات. وهذا ما يستلزم زيادة الدعم للإجراءات التي تسهّل الحوار الوطني، وتعزّز قدرات تحليل النزاعات ومنع اندلاعها ... تطرح الجائحة فرصة أمام البلدان لتقييم إمكاناتها وتعزيزها وإحداث تغييرات هيكلية للتكيف مع الصدمات الناشئة ... بغية المضي قدمًا في مسار إقامة حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة، يمكن للدول العربية بناء هياكل مؤسسية فعالة للتعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية ... تتطلب إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة عملية تشمل الجميع وتكفل الحريات وترسخ حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن خلال إشراك كافة الأطراف - بما فيها الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين ... إجراءات ذات أولوية ... يستلزم الاستثمار في الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، الذي يعتبر حجر زاوية لبناء الثقة والتضامن، إجراء الإصلاحات الضرورية لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، ومواجهة العوامل التي تستثني الفئات الأكثر ضعفًا، والتصدي للفساد وزيادة التعاون مع المجتمعات داخل البلدان ... الاستثمار في مبادرات تعزيز التماسك الاجتماعي ومراقبة كافة أشكال التمييز والممارسات المضرة والعنف، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالات الخاصة والعامة والإلكترونية والتصدي لها ... رفع القيود المفروضة على المشاركة المدنية وتشكيل النقابات في مكان العمل ... معالجة اختلالات الموازين داخل الأسر من خلال إصلاح قوانين التمييزية على أساس النوع الاجتماعي، والاستثمار بشكل مناسب في سياسات وخدمات الرعاية بما قد يعود بالفائدة على النساء ... ضمان الإدماج العادل للفئات المستثناة تقليديًا في كافة جوانب التعافي، ولا سيما النساء والأطفال والوافدين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة.

■ السفيرة الدكتورة/هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية:
"أود التأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين إكراهات التدابير الاحترازية المتخذة في حالات الطوارئ وأهمية الاستجابة الفعالة للضرورات الحياتية، الاقتصادية منها والاجتماعية ... يستلزم ما تقدم ذكره تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والاحترام الكامل لسيادة القانون ... علاوة على المشاركة الفعالة لكافة"

مكونات المجتمع ... يتأتى هذا من خلال جملة أمور أبرزها تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ... وبناء مؤسسات يتسم أداؤها بالشفافية والمساءلة، وإرساء دعائم قطاع عام سمة أدائه الكفاءة والفعالية ... كما يجب تعزيز الجهود لضمان وصول الجميع إلى المعرفة والصحة والتعليم ... والنهوض بقيم المسؤولية والتضامن والتسامح والحوار وقبول الآخر بما يعزز قدرة الدول على تعزيز إمكانياتها في الوفاء بمسؤوليتها والاستجابة الفورية للأزمات ... ومن المهم التركيز على أمرين ... أولاً تشجيع النهج القائم على حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في التأهب والاستجابة للأزمات ... مع إحداث آليات متعددة القطاعات ودمج بُعد حقوق الإنسان في الوقاية والتأهب والاستجابة للأزمات ... وتطوير استراتيجيات مبتكرة تركز على تمكين المرأة وتعزيز التوزيع العادل لمسؤوليات الرعاية والمساعدة بين الرجال والنساء سيما في أوقات الأزمات ... وإعطاء الأولوية للاستجابات الموجهة نحو الأسرة والعمل على توفير الحماية الفعالة لها، باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع؛

❖ ثالثاً: أبرز الخلاصات

• من منظور عام

- المشكلة ليست صحية فحسب وإنما مشكلة قيم، قيم حقوق الإنسان والتضامن والإدماج، لذا يجب تشجيع النهج القائم على حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في التأهب والاستجابة للأزمات، ودمج بُعد حقوق الإنسان في الوقاية والتأهب والاستجابة للأزمات؛
- استفدنا من دروس كثيرة خلال الجائحة، سواء خلال فترتها الأولى فترة الصدمة، أو خلال فترتها الثانية فترة المواجهة، أو خلال فترتها الثالثة فترة مواصلة التعود على الوباء ومحاولة إيجاد خطط مستدامة لمواجهته؛
- اتبعت بعض الدول نهجا ايجابيا لمراعاة شعور المواطنين من حيث الإشارة إلى حالات الشفاء قبل حالات الوفاة؛
- البعد التشريعي يحتل درجة كبيرة من الأهمية في حماية حقوق الإنسان أوقات الأوبئة والأزمات، لكنه ليس كافياً وحده، وإنما نحتاج إلى تكامل في الأدوار بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من حكومات وبرلمانيين ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات الإعلام؛
- يجب إيجاد حلول عملية تضمن تشجيع سلوك التضامن والتصدي لسلوك الاستغلال، وتعزيز ثقافة حقوق الانسان في كل الأوقات، على أن يكون ذلك في إطار يضمن احترام سيادة الدول وخصوصياتها الثقافية؛
- يجب النهوض بقيم المسؤولية والتضامن والتسامح والحوار وقبول الآخر بما يعزز قدرة الدول على تعزيز إمكانياتها في الوفاء بمسؤوليتها والاستجابة الفورية للأزمات؛
- يجب تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وبناء مؤسسات يتسم أداؤها بالشفافية والمساءلة، وإرساء دعائم قطاع عام سمة أدائه الكفاءة والفعالية؛

• الاقتصاد

- مع تفشي الوباء، انخفض معدل النمو العربي بأكثر من 7% ليصل إلى معدل - 5.9% في عام 2020؛
- يعد ضعف الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص العمل أحد التحديات الإقليمية الرئيسية، حيث لا يؤدي النمو الاقتصادي تلقائيًا إلى خلق فرص عمل؛
- أدى انتشار فيروس كورونا إلى بطء شديد في الحد من الفقر حيث تشير التوقعات إلى أن معدلات الفقر ستزداد في المنطقة إلى 13.87% في العام 2023؛
- صنّف البنك الدولي ثمانية بلدان من المنطقة العربية على أنها "هشة ومتأثرة بالصراع" وتستضيف 56% من الأشخاص الذين يواجهون الفقر في المنطقة؛
- أدى بطء الإنفاق العام إلى انتشار كبير لنقص التغذية في المنطقة العربية وصل إلى حوالي 12% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ حوالي 9%؛
- تعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية، ما يجعل البلدان العربية عرضة للتغيرات في أسعار الغذاء والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والصدمات العالمية؛
- في عام 2023، سوف يقع 8.5 مليون فقير إضافي في المنطقة في برائن الفقر المدقع بسبب تأثير الوباء؛

• المرأة والأسرة

- التشريع والتربية والتثقيف والتمكين الاقتصادي هي ثلاث مداخل لتعزيز حقوق المرأة؛
- يجب تطوير استراتيجيات مبتكرة تركز على تمكين المرأة وتعزيز التوزيع العادل لمسؤوليات الرعاية والمساعدة بين الرجال والنساء سيما في أوقات الأزمات؛
- يجب البدء حالا في مراجعة القوانين والتعليمات التي تضع عائقا أمام مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة، السياسية منها والاقتصادية، لكون بعض الإجراءات تحتاج إلى سنوات لكي تأتي أكلها، لذا علينا ان نبدأ اليوم، وعلى المدى الطويل، في مراجعة شاملة للمنظومة المفاهيمية التي تمنع مشاركة المرأة، علاوة على إعادة النظر في القوانين التي سنت منذ عقود دون مشاركة المرأة في صياغتها؛
- يجب تطوير استراتيجيات مبتكرة تركز على تمكين المرأة وتعزيز التوزيع العادل لمسؤوليات الرعاية والمساعدة بين الرجال والنساء، سيما في أوقات الأزمات؛
- يجب إعطاء الأولوية للاستجابات الموجهة نحو الأسرة، والعمل على توفير الحماية الفعالة لها، باعتبارها الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع؛

• التعليم

- تأثرت العملية التعليمية والتربوية بالرغم من اعتماد الوسائل التكنولوجية في التعليم عن بعد؛
- أدت محاولة تحويل التعليم إلى الإنترنت أثناء الجائحة إلى تضخيم عدم المساواة في الحصول على التعليم في المنطقة العربية وذلك لضعف الوصول إلى الإنترنت؛

• الصحة

- اعتمد وزراء الصحة العرب مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "الاستراتيجية العربية للموازنة الصديقة للصحة" والتي سيتم إطلاقها في ديسمبر 2022 بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية؛
- جاري دراسة إمكانية إنشاء مرصد عربي لمراقبة وترصد الأمراض الوبائية المستجدة العابرة للحدود أو الناتجة عن الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية؛
- في إطار الضرورة الملحة لمعالجة أزمة الصحة العامة، أعلنت أكثر من 80 حكومة حول العالم حالات الطوارئ، لكن لم تقم معظم هذه الدول بإخطار الأمم المتحدة كما هو مطلوب من قبل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعديد من تدابير الطوارئ تفتقر إلى بنود "انقضاء الوقت" المعروفة أيضاً تحت اسم "شروط الغروب" أو "sunset clauses"؛
- لوحظ تفاوت صارخ في تقديم خدمات الرعاية الصحية بين مختلف المدن والمناطق داخل البلد الواحد، لذلك أضحى من المهم تطوير المنظومة الصحية وتقوية بنيتها، وتيسير خدمات الولوج للخدمات الصحية والاجتماعية للفئات الهشة المتضررة من الأزمات؛

• الاعلام

- تعدّ جائحة كوفيد19 أول جائحة في التاريخ تُستخدم فيها التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على مثل هذا النطاق الواسع لإحاطة الناس وإعلامهم والحفاظ على سلامتهم وإنتاجيتهم والتواصل فيما بينهم؛
- فسح الوباء الصحي المجال لوباء معلوماتي مضخم ما فتئ يقوّض جهود الاستجابة العالمية ويهدد التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة ... ما زالت المعلومات المضللة تنتشر على الإنترنت بسرعة أكبر من انتشار فيروس كورونا نفسه؛
- اتضح أن كورونا تُصالح الجمهور مع الإعلام التقليدي.. هذا المعطى الواقعي يجد تفسيره التجريبي فيما توصل إليه "معهد رويترز لدراسة الصحافة" التابع لجامعة أكسفورد البريطانية من نتائج وخلصات في تقريره السنوي للعام 2020 حول الأخبار الرقمية، حيث أكد التقرير تحقيق القنوات التلفزيونية "قفزة" -يمكن اعتبارها كبيرة- في نسب اعتمادها كمصدر للأخبار، مقارنة بشهور قليلة قبلها؛
- وجهات النظر النسائية مفقودة تماماً في التغطية الإعلامية خلال الجائحة، ويعني غياب وجهات نظر المرأة في التغطية الإخبارية المتعلقة بكوفيد19 أن تأثير المرأة محدود على اتجاهات صنع السياسات، نتيجة لذلك تتعرض النساء لخطر أكبر من أي وقت مضى لمزيد من التهميش داخل المجتمعات المختلفة؛
- هنالك دول كافحت الوباء وفق معيار أممي، مع أن الوباء يقاوم بشكل أساسي برفع الوعي، والوعي متصل بالصحافة؛
- وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين، ولا بد من وضع قواعد وأخلاقيات جديدة لمنصات جديدة؛

• منظمات المجتمع المدني

- تبوء المجتمع المدني دور توعوي يتمثل في نشر الوعي لدى المواطنين، و دور ميداني تقوم فيه المنظمات المدنية بمساعدة المصالح الحكومية من خلال توفير الموارد البشرية المؤهلة و دور رقابي يتجلى في متابعة طبيعة وكيفية تعامل الحكومة مع الوباء، ومتابعة شكاوى المواطنين خلال فترة الطوارئ وبلاغهم بمآلها؛
- لمنظمات المجتمع المدني دور هام في نشر المعارف والمعلومات، وفي الإسهام في الجهود الرامية لإرساء السلم والأمن وتعزيز الاستقرار والنماء على نحو ينسجم مع الجهود الرسمية ويتماشى مع التشريعات الوطنية؛
- يجب تبني ميثاق اجتماعي جديد بين الحكومات والمجتمع المدني يعزز من تنفيذ التنمية المستدامة، والتغطية الصحية للجميع وتعزيز الحماية الاجتماعية؛
- حوكمة مؤسسات المجتمع المدني تحصين لها؛

• المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بحكم الولاية الممنوحة لها، إسهامها المنشود في توعية و تثقيف المواطنين، وفي دعم الجهود الوطنية، وفي التأكيد على أهمية مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في التدابير الاحترازية والوقائية المتخذة؛

• الطريق نحو المستقبل

- علينا الخروج من ثقافة جلد الذات و تثمين ما أنجز و مواصلة العمل على مواجهة التمييز والإقصاء والتمهيش؛
- يجب تركيز جهود التعافي على تعزيز الثقة والإدماج والتماسك الاجتماعي وآليات الإنذار المبكر؛
- يجب إحداث آليات متعددة القطاعات ودمج بُعد حقوق الإنسان في الوقاية والتأهب والاستجابة للأزمات؛
- يجب أن تكون خطط الاستجابة شاملة مستوعبة للجميع، فتأمين رغيف الخبز والتعويضات المالية مهم، ويبقى البعد الخاص بالمسلكيات والحقوق والحريات لا يقل أهمية؛
- من أجل ضمان تعافي منطقة الدول العربية بشكل سليم من أثر الجائحة، لا بدّ من بذل جهود أكبر لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، وتمكين المواطنين، وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون، وتعزيز فعالية الأنظمة واستجابتها؛
- يجب علينا أيضاً أن نعطي الأولوية لأكثر الفئات ضعفاً، سيما الأطفال في حالات النزاع، والأطفال اللاجئين والمشردون والأطفال ذوو الإعاقة؛
- يجب التركيز على أهمية الوصول إلى كبار السن من خلال التواصل المستمر معهم بما يسهم في منع العدوى وتقليل النتائج السلبية، مع مراعاة الفوارق الثقافية والتعليمية في مخاطبة كبار السن من خلال تقديم المعلومات باستخدام اللهجات المحلية والأدوات المناسبة لتلك الفئات،

- غالباً ما ينظر إلى اللاجئ باعتباره عبئاً على الدولة بينما نراه في دول أخرى يندمج في سوق العمل ويتحول إلى منتج في سوق العمل بالرغم من أنه يأتي من ثقافة مختلفة؛
- على بلدان المنطقة السعي إلى بناء السلام، وتجنب اندلاع النزاعات. ما يستلزم زيادة الدعم للإجراءات التي تسهّل الحوار الوطني، وتعزّز قدرات تحليل النزاعات ومنع اندلاعها؛
- ركزت أغلب الدراسات والاستراتيجيات المرتبطة بفترة ما بعد الجائحة على التداعيات الاقتصادية، لكنها لم تعط للأبعاد المتعددة للتنمية حقها الكامل (الصحة والتعليم والمساواة والتكنولوجيا)؛
- يجب أن تقوم الحلول المستقبلية على فعالية الحقوق والحريات في علاقتها بالحق في التنمية من خلال مدخل خاص بحقوق الإنسان، ومدخل خاص بالديمقراطية، ومدخل خاص بالتنمية؛
- من الضروري معالجة الآثار والتداعيات النفسية والاجتماعية التي شكلها الفيروس، والعمل على إعادة تأهيل المتضررين؛
- يجب تعزيز الجهود لضمان وصول الجميع إلى المعرفة والصحة والتعليم؛
- يجب أن نستثمر في سياسات واضحة للإنسان والمنفعة المشتركة، في إطار تضامن إقليمي ودولي، وأن نستثمر في العلم على كل المستويات، وأن نستثمر في التعليم مدى الحياة، من أجل اكتساب المهارات وترسيخ القيم؛
- ضرورة إيلاء الاهتمام لأن يكون البحث العلمي في مقدمة الأولويات بصفة مستدامة وليس بصورة استثنائية؛
- يجب تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وبناء مؤسسات يتسم أداؤها بالشفافية والمساءلة، وإرساء دعائم قطاع عام سمة أدائه الكفاءة والفعالية؛
- يجب النهوض بقيم المسؤولية والتضامن والتسامح والحوار وقبول الآخر بما يعزز قدرة الدول على تعزيز إمكانياتها في الوفاء بمسؤوليتها والاستجابة الفورية للأزمات؛
- يجب رفع القيود المفروضة على المشاركة المدنية وتشكيل النقابات في مكان العمل؛
- نحتاج تحقيق إنجازات والحفاظ عليها وإيجاد آلية مستدامة لتبادل التجارب الفضلى والاستفادة منها؛
- يجب أن تستمر المبادرات التي أطلقت خلال فترة الجائحة؛
- ويبقى هدفنا تحقيق تنمية مستدامة أكثر عدالة ومساواة وإدماجاً، والإسراع في التحول الرقمي؛ بالرغم مما لاحتظناه من انعكاس للذكاء الاصطناعي على الخصوصية؛

*** انتهى ***

المرفق - قائمة المشاركين